

87-965 598



نحو طلوع اسلامیة واعیة

# ماذا يريد الأنبياء سنودة

د. محمد بنی

كتاب  
المختار



نحو اطلاع اسلامية وعية

# ماذا يريد الأنبياء سنودة

د. محمد يحيى

كتاب  
المختار

## مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات نشرت في مجلة المختار الإسلامي على مدى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ والأشهر الأولى من عام ١٩٨٧ باستثناء مقالة «يا أقباط مصر لاتسمعوا لدعاة العلمانية» التي نشرت في نفس المجلة عام ١٩٨٥ وبالتحديد في شهر أكتوبر من ذلك العام . ويجمع هذه المقالات أنها جاءت كردرد أفعال للكثير من التصريحات والتصرفات والتطورات التي شهدتها الساحة المصرية في تلك الفترة حيث كان من الضروري مواجهة العديد من الاستفزازات التي صدرت من جهة الأصوات اللادينية التي دفعت إلى الإعلام الرسمي والمسمى بالمعارض لتؤدي أدواراً محددة في مخطط التصدي للإسلام الذي يحكم حركة الحكم المصري بعد معاهدات الصلح مع العدو اليهودي المغتصب .

بسم الله الرحمن الرحيم

كان من الواضح للجميع في السنوات التي أعقبت عام ١٩٨١ أن جبهة تضم الحكم والتيارات اللادينية أخذت في التشكل والتحرك لمواجهة التيار الإسلامي لطليعة الشعب المسلم في كفاحه ضد الإستعمار الأجنبي واللادينية والتخريب والطاغوتية . وقد اعتمدت هذه الجبهة في تحركها على أدوات الإعلام والأمن والتدخلات الإدارية المباشرة والمناورات السياسية لإجهاض الحركة الإسلامية وعزلها عن الجماهير بهدف الإنفراد بالشعب المسلم ودفع عملية قهره وإستغلاله

وإخراجه من دينه إلى الضياع . ومع تزايد صلابة وقوة وإتساع الحركة الإسلامية كان مخطط مواجهة اللادينية يتصاعد ويشتعل بإزاء القمع والإرهاب الأمنى .

وتواكبت مع الحملات البوليسية المعروفة عملية تكتل سياسى تم فيه إحياء تيارات وشخصيات تنتمى إلى العهد الناصرى الطاغوتى أو إلى لادينية النصف الأول من القرن البائدة أو إلى الشيوعية العميلة لموسكو والتي إستدعى العديد من رموزها من الخارج وإلى اليمين المصرى العلمانى المنقرض . ووصلت هذه التحركات إلى حد الإعلان أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية عن الرغبة فى تكوين جبهة أو تجمع لادينى يواجه الإسلام . وكان من الطبيعى والمتوقع أن تتجه هذه المناورات السياسية إلى إحياء ورقة سبق لعهد السادات أن تلاعب بها فى سنواته الأخيرة وهى ورقة الطائفية الصليبية التى تمثلها عناصر مشبوهة التحالف مع القوى الخارجية شديدة التعصب ضد الإسلام .

ولكى يستقيم للمخططين إستغلال هذه الورقة الأخيرة كان لابد من تدبير وإخراج مسرحى معين . فمنذ عام ١٩٨٤ ومابعده أخذت أصوات لادينية وقحة تلعب على وتر الفتنة بإثارة الأقباط ضد المسلمين بدعاوى شتى من بينها أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيحول الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية ويضيع حقوقهم . وكانت هذه الدعاوى لا تهدف إلى الحق والحقيقة ومعالجة أى مشاكل موجودة أو توجد بقدر ماكانت تهدف إلى إيغار صدور الأقباط على

المسلمين ولاسيما على دعاة الإسلام والحركة الإسلامية . كما كانت تهدف كذلك إلى تبرير ضرب الحكم للتيار الإسلامى ودفع الأقباط إلى الإجتراء بالتيارات اللادينية والإلتصاق الخاضع المطيع لقيادات روحية متعصبة توهمهم مع اللادينيين بأنها هى القادرة على حمايتهم من الخطر الإسلامى الذى روج له أعداء الإسلام .

وبعد أن تمت المراحل التمهيديّة من هذه الخطة الهادفة إلى ضم الأقباط بالتخويف . والخداع وإستغلال تيارات التعصب إلى الجبهة المعادية للإسلام فوجئ الكثيرون فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٦ والأولى من العام الذى تلاه بالأنبا شنودة رئيس الكنيسة القبطية الأزثوذكسية بمخرج إلى ساحة العمل الإعلامى والسياسى مرة أخرى بعد إحتكاف وعزلة ظاهرية استمرت عدة سنوات . وقد دشّن عودته بتعدد كبير من الأحاديث الصحفية التى لم تخل من الإستفزات لمشاعر الشعب المصرى المسلم ومن الأقوال والتلميحات غير الحصيفة . وأتبع الأنبا هذه السلسلة من الأحاديث ببعض الأعمال التى تدخلت فى باب مايمكن تسميته بالعلاقات العامة والتى بلغت ذروتها خلال شهر رمضان ١٤٠٧ (الموافق لمايو ١٩٨٧) فى العديد مما وصف بمآذب الإفطار التى أقيمت فى الكنائس وحضرها كبار رجال الدولة ومشايخ الحكومة وأشباههم . ولم تكن أعمال العلاقات العامة هذه بكافية لتغطى على مجموعة من الأحداث المريبة التى وصفت بالفتنة الطائفية حدثت خلال شهرى مارس

وأبريل من عام ١٩٨٧ وكانت الشبهات فيها قد وصلت إلى حد دعا  
بسياسي باوز هو الدكتور نعيان جمعة السكرتير العام المساعد لحزب  
الوفد إلى أن يتحدث في مقال له بمجلة حزبه في أوائل شهر مايو عن  
إحتمالات قوية لوجود تنسيق بين الحكومة المصرية وقيادات من  
الكنيسة القبطية وراء هذه الأحداث الطائفية التي فسرها بالرغبة في  
إيجاد مبرر للنيل من الحركة الإسلامية وإفساد فرصها الانتخابية في  
انتخابات مجلس الشعب التي جرت في السادس من إبريل في نفس  
العام.

وإذا كانت شهادة الدكتور جمعة لا يرقى إليها الشك فإنها في الواقع  
غير ضرورية لمن يتابع التاريخ المصري القريب ولا سيما منذ أوائل  
السياسات حيث كانت لنفس القيادات التي ألح إليها الدور الأكبر في  
إشعال الفتن الطائفية ونبرة التعصب التي تبدت في حادثة الخزانة عام  
١٩٧٢ أو في أحداث المنشور الكنسي المشهور الذي وزع في أواسط  
تلك الحقبة متضمناً مطالب معينة ومحددات خطياً بعينها للنيل من  
أوضاع مصر المسلمة . وقد وضعت نصب عينها إستغلال هذه  
التزعة المتعصبة الطامحة لدى القيادة الكنسية في ضرب التيار الإسلامي  
فأملت لها وتركت لها الحيل على الغارب تدبير مظاهر الإستفزاز التي  
تحولت إلى عنف غير مفهوم موجه ضد المصريين العاديين في حادثة  
الزاوية الحمراء عام ١٩٨٠ . وكان الهدف من هذا التزعة للتعصبة  
المتعصبة هو إتخاذ إستفزازاتها أداة ومبرراً لضرب التيار الإسلامي  
وحده .

إلا أن القضاء المصري النزيه العادل ممثلاً بالحكمة الإدارية التي  
نظرت قضية مطالبة الأنبا شنودة بالعودة إلى منصبه في أوائل الثمانينات  
بعد أن عزله السادات منه عام ١٩٨١ في تحرك يستهدف الموازنة  
الظاهرية مع الضربة المؤثرة الموجهة للحركة الإسلامية - وضع هذا  
القضاء النقاط على الحروف حيث رفض مطلب الأنبا وأكد مشروعية  
قرار العزل بناء على معلومات وثائقية قدمها محامو الحكومة تثبت على  
الأنبا تجاوزات جسيمة لكنها لم تحل دون عدم مساعلته بل ودون  
عودته إلى منصبه في وقت لاحق . ومن اللافت للنظر أن هذه  
المخالفات والتي أقيمت الهيئة القضائية بعدم أهلية أو أحقية الأنبا شنودة  
في العودة إلى منصبه لم يقتنع الحكم الحالى على ما يبدو إلا بالعكس بأن  
يعود الرجل إلى هذا المنصب . وكان من المظنون أن يكفي بذلك  
لأن يعود إلى ممارسة سلوكيات تقرب من تلك المخالفات السالفة أو  
تزيد عليها كما ظهر من تصريحات وتصرفات الفترة المشار إليها ومنها  
إثارة الشكوك حول موضوع تطبيق الشريعة والتلميح برفضه مع  
الطعن في بعض جوانب هذه الشريعة كما سيتضح من قراءة إحدى  
المقالات الردود في هذا الكتاب .

وهنا تدخل نشاطات الأنبا شنودة الأخيرة في إطار التحرك  
اللاذيني الذي وصفته في أول هذه المقدمة . وإذا كان عنوان هذا  
الكتاب هو «ماذا يريد الأنبا شنودة؟» فإن هذا لا يعود إلى أنه هو  
موضوع الإهتمام الرئيسي بالمواجهة هنا وإن كانت المقالات الثلاث  
الأولى مكرسة للرد على تصريحات صحفية أدلى بها . إن الإهتمام

المقالان الرابعة والخامسة حول التعليق على أحداث وضفت باسم الفتنة الطائفية . وتسلط المقالة السادسة الضوء من الناحية النظرية على ما يسمى عادة بمشكلة الأقليات غير المسلمة في البلاد العربية الإسلامية وذلك من زاوية لا يلتفت إليها أحد من المشغولين بالهجوم على الحركة الإسلامية أو من الكتاب الموصوفين بأنهم مفكرون إسلاميون عصريون أو مستنيرون . أما المقالة الأخيرة فهي تلخيص للموقف حسبما أراه ودعوة للأقباط إلى عدم الإخضاع بدعاوى اللاديين والجرى وراءها .

وأرى أن هذه المجموعة تقدم أساساً للمناقشة والتفكير في صفوف الحركة الإسلامية بصددها مواجهة للمؤامرة العامة ضد الإسلام المعروضة من خلالها وإذا كانت هذه المقالات تتسم بالإيجاز والسرعة فإنها تعرض الأفكار الأساسية ويمكن للقارئ الواعي المهتم بنور الإسلام والغيرة عليه أن يضيف إليها من فكره وتدبره التفاصيل والتفريعات والتطبيقات لهذه الأفكار . وإننى إذا أقدم هذه المجموعة إلى القارئ المناضل على درب الإسلام وأضعها في كتاب آملاً أن تكون إسهاماً متواضعاً في فكر الحركة الإسلامية ووضعاً للأمر في نصائبها الصحيح لاسيما وقد استغل موضوع الفتنة الطائفية المزعوم في دفع المسلمين المصريين إلى حالة من الشعور بالنقص والغضب والرغبة في الاعتذار عن إخوانهم بغير داع والتكفير عن جرائم موهومة مدعاة من خلال التنازل عن أحكام الدين وشريعته . ولعل

الأول لهذا الكتاب هو التنبيه على خطورة الأطروحات والتحركات اللادينية الساعية إلى إستشارة الأقباط ضد المسلمين وضمهم إلى صف الجبهة المعادية للإسلام وإستغلالهم لضرب الحركة الإسلامية مع وعدهم بالحماية من خطر إسلامي مزعوم وجذب العناصر القيادية وغير القيادية بالمكاسب التي ستعود عليهم من المشاركة في هذه الخطة سواء أكانت مكاسب سلبية ناتجة عن ضرب الطليعة الإسلامية أم مكاسب إيجابية كذلك المتضمنة في المطالب التي نسمع عنها من وقت إلى آخر في المنشورات الشهيرة أو كتابات اللاديين .

ويهدف هذا الكتاب إلى رفض مقولة أن القيادات والتيارات المتعصبة تمثل الأقباط أو تتحدث عنهم وكأننا في عهود الأقطاع والقبلية حيث ينطق زعيم القبيلة وسيد القرية باسم البدو أو أقبان الأرض هذا إلا إذا شاء سائر الأقباط أن يكون الوضع كذلك . وهو يهدف إلى رفض توجيه الإتهام إلى الحركة الإسلامية زوراً بأنها هي المسؤولة عما يوصف بالفتن الطائفية ثم تمنع من حق الرد على هذه الإتهامات الغوغائية وتضرب بقسوة وهمجية بقوة هذه الإتهامات الباطلة . وهو يهدف إلى فضح وفك الجبهة اللادينية ودعوة الأقباط إلى البعد عنها . ولتحقيق هذه الأهداف وتوضيح الخطوط العامة للحركة الإسلامية رأيت جمع هذه المقالات ورتبتها على النحو التالي . تتعلق المقالات الثلاث الأولى بردود على أحاديث صحفية وتصريحات أدلى بها الأنبا شنودة لصحف ومجلات محلية بينما تلور

هذا هو أخطر تداعيات هذه التحركات اللادينية المتعصبة ، أى أن يتحول شعب بأسره إلى ضحية إبتزاز للمتعصبين من ناحية وأعداء الإسلام من ناحية أخرى بحيث يوضع على طريق التخلي عن دينه وإسقاط رحلة تأكيد الإيمان والهوية إسترضاء لإتجاهات مشبوهة .  
وأسأل الله أن يوفق ويقبل العمل ويهدي إلى الرشد ويسدد الخطى .

د . محمد يحيى

القاهرة ٢ يونيو ١٩٨٧

فى ٢٧ نوفمبر الماضى طالعنا جريدة الأخبار بحديث للأبنا شتودة جرى على غير المعهود من أحاديث الأبنا أو حتى أحاديث مشايخ الأزهر والمفتين التى تنشر عادة فى المناسبات الدينية أو إبان الفتن الطائفية ! وقد اختلف هذا الحديث أيضاً عن الحوارات التى تجريها الصحف الحكومية مع المشايخ الرسميين على فترات جد متباعدة والتى تلور حول العموميات وتهدف عادة إلى تأكيد مواقف الحكم من قضايا محددة كإدانة الجامعات الإسلامية أو حرب صدام ضد إيران أو معاهدة الصلح مع إسرائيل . كان حديث الأبنا للمشار إليه سياسياً بحثاً وفى صميم قضايا معينة فرض على الإعلام حجب الرأى الإسلامى فيها وتشويهه .

### حول حديث الأبنا

إلا أن أبرز مالمف الإلتباه فى الحديث كان طبيعة الأسئلة الموجهة للأبنا وكيفية صياغتها التى جاءت لا للإستفزاز أو الإلتواء بالحديث ناحية تفيد مواقف الحكم أو تدفع إلى إحراج المتحدث كما يحدث عند إجراء أحاديث مع مشايخ رفيعى المنصب بل جاءت متحفزة ضد المسلمين (أغلبية الشعب المصرى) ومعبرة عما يريد البابا نفسه قوله

وبلغة لا يمكن إلا أن تصدر منه شخصياً ، كما جاءت هذه الأسئلة في صميم القضايا التي يريد البابا أن يتحدث عنها وكأنها كتبت بقلم ثم أعطيت للصحفي الذي أجرى الحديث لتنسب إليه . ومن ذلك فإن الصحفي الذي أجرى الحديث يذكر عبارات وأفكار البابا نفسه في أسئلته ثم يترك له الرد ليتولى الأنبا تكرار نفس العبارات والأفكار كما حدث في قول الصحفي إن مصر تكون عنصراً واحداً وليس عنصري الأمة (حسب القول السائد) وعن إثارة قضية ما يسمى بالكتب المشتركة وهي فكرة الوحيد الذي طرحها في مصر البابا نفسه وماتت في مهداها .

ولا يظن البعض أننا نقصد هنا شكليات سطحية وإنما نلفت النظر إلى الفارق الجوهرى بين معاملة أرفع المراتب الدينية لعقيدة هذه الأمة وبين المعاملة الخاصة جداً التي يلقاها الأنبا شنودة في هذا الحديث أو بالأصح في هذا المقال المكتوب على شكل حديث ، ونشير إلى أن شيخ الأزهر المعين من الحكومة وعلى عينيها لا يستطيع أن يبدى رأى في صحيفة رسمية حول نفس القضايا التي أثارها البابا بل لا يسمح له بالرد مثلما فتحت الصفحة الثالثة للبابا ليرد على إتهامات قديمة ويحييها من جديد من حيث أراد نفيها .

يقول البابا في رد على قضية تحديد النسل التي أثرت مؤخراً في صحيفة النور وغيرها (وهذا هو أحد أهداف الحديث) إن الكنيسة القبطية لم تقف ضد تنظيم النسل الذى أصبح ضرورة قومية وأن

أسفية الخدمات العامة تظم قسماً للأسرة ينشر الوعى بتنظيم الأسرة في البلاد بالتعاون مع الهيئة الدولية لتنظيم الأسرة . وهذا الكلام يحتاج إلى ردود متسعة جداً . فهل هي فتوى من البابا لصالح تنظيم الأسرة أو تحديد النسل ؟ ولمن توجه هذه الفتوى على صفحات الأخبار ؟ هل هي موجهة للمسلمين بمعنى أن حجتكم في معارضة تحديد النسل بالإشارة إلى إكثار الغير نسلهم باطلة بعد أن خرج الرئيس الدينى لهؤلاء الفتوى لاتباع تحديد النسل بل تقول إنها لا تعارضه وهي فتوى في الظاهر قد تقابلها تعليمات أخرى مخالفة في الباطن كما يذهب البعض ؟

ويقول الأنبا إن المسيحية فيها رهبة وبتولية ونسك وأظن أن هذا القول فيه من الاستخفاف بعقول القراء الشئ الكثير لأن هذه الرهبة وبتولية والنسك لم تمنع بايا روما من الدعوة المضادة والهجوم الشديد والدائم والدائب على فكرة تنظيم الأسرة وقد ردد هذا الكلام في أستراليا في نفس اليوم الذى أجرى فيه الأنبا شنودة حديثه . نولايينكر أحد أن الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس الأفريقى ، والكنيسة القبطية أكبر أعضائه ، يقفان ضد تحديد النسل وبجرمانه ويوشجعان على الإكثار نفسه ولم نسمع أن الكنيسة القبطية قد عارضت تعاليم المجلس الأفريقى في هذا الصدد .

ونحن نستغرب أشد الاستغراب أن يحشر سؤال وجواب في مثل هذا الموضوع في حديث الأنبا لأنه يثير الشكوك ولا يهدئها على



الدولة مشيرين إلى أسفقيات الخدمات العامة والتعليم - الخ .. ولم يقل  
أخذ إن الأقباط بالذات محرومون من الخدمات العامة حتى ينشأ لهم  
جهاز يقوم بذلك ، فأجهزة الدولة تقدم الخدمات للجميع ومثل هذا  
الطرح قد يعطى الإنطباع بوجود تكتل من نوع ما أو سعى إلى وضع  
تمييز . وهذا النشاط الممتد على طول البلاد قد يثير شكوكاً من نوع  
آخر حول طبيعة الخدمات التي يقدمها قسم الأسرة هذا للجميع  
ومثل هي مثلاً (نفسه) الخدمات بالنسبة للجميع أم أنها قد تأخذ عند  
قمة ضرورة تنظيم الأسرة وعند الفئة الأخرى صورة مساعدات للأسر  
الموجودة فعلاً كبيرة أم صغيرة .

ويخصص الأنبا جزءاً كبيراً من حديثه لنفي تهمة ذكرها الصحفي  
الذي قيل إنه أجرى الحديث من أعضا الكنيسة القبطية تدعو إلى إنشاء  
دولة قبطية في أسبوط . والحقيقة أن هذا جهد ضائع لم يؤد إلا إلى  
إجلاء مقولات ذكرت منذ فترة وتسلط الضوء عليها مرة أخرى .  
ومدامت هذه التهمة المجهولة قد أعيدت إلى الأذهان على لسان رجل  
لا يرقى الشك إليه كمتطرف إسلامي فيجدر بنا أن نشير إلى أن الحركة  
الإسلامية لم تكن هي مصدر هذا الإتهام بل تقارير علمية وصحفية  
أمريكية وصلت مصداقها إلى حد دفع بأستاذ مصري كبير ينتمي إلى  
التيار القومي العربي إلى أن يضمنها في كتاب صدر له عام ١٩٨٠ .  
وهو وغيره كثيرون لا يهتمون الكنيسة القبطية بل يهتمون إسرائيل وأمريكا  
بالعمل على تفتيت مصر إلى دويلات طائفية وعنصرية إحداها قبطية

طريقة يكاد المريب يقول خذوني . فما هو شأن الأمة المصرية إن  
كانت الكنيسة القبطية تؤيد تحديد النسل أو تعارضه . إن المسلمين  
وهم يعارضون هذه الدعوة لا يعارضونها لأن الأقباط يؤيدونها أو لأن  
الأقباط أيضاً يعارضونها وإنما هم يرفضونها إستناداً لأحاديث صريحة  
لنبيهم وإستناداً إلى الضهانية وهم العدو المشترك للمسلمين والأقباط  
يؤيدون أعدادهم ويحشون من تزايد أعداد الأمة المضطربة المستلمة في  
غالبيتها والتي ترفع لواء الجهاد ضدهم . غير أن كاتب الحديث أياً كان  
على قدر من سوء الكنية أو الخبث بحيث خيل له أن المسلمين يعارضون  
تحديد النسل خوفاً من الأقباط فأراد أن يأتي برأى الزعيم الأقباط  
الروحي يؤيد الدعوة كي يخدم سياسة الدولة بطمأنة المسلمين . لكن  
هذا التصرف زاد الظن بلة إذ أضغى طابع الخساسة والرية على  
المسألة وهو لم يكن فيها من قبل ودفع بالأنبا إلى الإدلاء بتصريحات  
لا تتفق مع الواقع المشهود ولا مع مواقف المسيحية عموماً أو مجلس  
الكنايس الأفريقي .

ولسنا ندرى ماهي وظيفة الخدمات العامة اقتسام الأسرة والقيام  
بشعر الوعى بتنظيم الأسرة في كافة أنحاء البلاد بالتعاون مع هيئة أجنبية  
كما ذكر البابا بالنص في حديثه . إن هذه المهام من واجبات الحكومة  
والدولة وليست من واجبات هيئة دينية روحية ليست مكلفة في  
حدود تصورنا بدور وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة أو  
جهاز تنظيم الأسرة . وإلقاء الضوء على هذا الجانب من نشاط  
الكنيسة لا يفيد إلا هؤلاء الذين يقولون إنها تحولت إلى دولة داخل

يتصور أنه سيلتزم بالدستور والاجماع الشعبي في هذا الصدد لكنه يأتي بموقف جديد تماماً يحتاج إلى وقفة حاسمة . يقول إن هذا التطبيق هو الآن موضع حوار بين المسلمين «ونحن» ننتظر نتيجة هذا الحوار . وإذا كان الأنبا يقصد بكلمة «حوار» الجدل أو الاختلاف فإن هذا غير صحيح لأن الذي يجادل في ذلك وبعمالة واضحة لأعداء الإسلام في الداخل والخارج هم العلمانيون الخارجون عن ريقة الإسلام بإعترافهم لأنفسهم والذين يدخلون في عداد «أشقائنا المسلمين» . ثم يقول البابا إن المسيحيين بحاجة إلى طمأنه من أنهم لن يتحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية .

ويؤسفنا أن يردد نفس عبارات اللاديين . وإذا كان من حقه وحق المسيحيين أن يطلبوا الإطمئنان والثقة فقد كنا نظن أن السبيل إلى ذلك هو الحوار مع الإسلاميين المخلصين والإستماع حول هذا الموضوع . ويضيف أنه طلب إدخال مادة في الدستور تنص على أنه لا إكراه في الدين للمسيحيين وأن شرائعهم تطبق عليهم في مسائل الأحوال الشخصية مشيراً إلى أن الدستور الإسلامي الإيراني يعترف بحقوق الأقليات .

ولا نبالغ إذا قلنا إن البابا شنودة يفجر هنا أخطر قضايا فجرت في مصر في السنوات الأخيرة ، إنه يقول كلاماً مذهلاً ومدعماً إلى درجة لا نستطيع معها أن نكتم فرحتنا البالغة به . إنه يؤكد أن الثورة الإيرانية الإسلامية تضرب النموذج لحل مشكلة الأقليات ويسقط بذلك كل

والأخرى نوبية أسفل منها . إذن فالتمه الأول هو الدول الاستعمارية وهذه تهمة يرددها الجميع في مصر وعلى المستوى العالمي بل يؤكد العلمانيون مثلاً إنها إحتمال واقع ويستخدمونها كسلاح ويشهرونه في وجه التيار الإسلامي كلما أراد العمل على تطبيق الشريعة .

ونحن نحمد للأنبا شنودة نفيه لهذه التهمة التي لحقت في الحقيقة بقيادة الكنيسة والعناصر المتعاونة مع الغرب كما أن تأكيد على مشاعر الأخوة والمودة هو المتوقع ممن كان في منصبه وإحساسه بالمسئولية وهو موضع تقديرنا . غير أننا نلاحظ أن الأدلة التي عرضها لنفي فكرة قيام دولة قبطية هي مع الأسف أدلة لا تفيد النفي بقدر ماتحتمل الجدل .

فهو يقول إنه من غير المعقول أن ينحصر الأقباط تاركين سائر تاريخهم في أماكن أخرى من البلاد مثل وادي النطرون . والحق أن تفاصيل الدولة المزعومة لا تقتصر على أسيوط كما جاء في الحديث بل تمتد إلى أجزاء من الفيوم والقاهرة وصولاً إلى وادي النطرون بالذات كمنحى حيوى إلى الاسكندرية عاصمة الدولة المقترحة ومقر الكنيسة الأصلية مع وجود بحر بحرى آخر ناحية البحر للأحمر في نفس منطقة الأديرة الحالية .

كذلك فإن قداسته يقول إنه من غير المعقول أن تنقسم مصر إلى ثلاث دول وهو نفس قول من قالوا بإستحالة تقسيم ألمانيا منذ أربعين عاماً أو كوريا وفيتنام منذ أقل من ثلاثين فعندما تلتقى إرادات دولية جامحة ومدعومة قد يحدث ما ليس في الحسبان كقيام إسرائيل على وجه المثال . وعندما يتحدث الأنبا عن رأيه في تطبيق الشريعة الإسلامية كنا

المسلمين أن يطبقوا أحكام الشريعة وبالتالي فلا حوار بينهم بمعنى  
الإخلاف بل هو كما يعلم الأنا هجوم من أذئاب اللاادينية ضد الدين  
بعموماً وجدل لا طائل وورائه و حرب على الإسلام . فلا خوف هناك على  
الشريعة أو أحكامها وأقصى ما يمكن أن يكون هو تشاور حول أساليب  
التطبيق وكيفياته وهو تشاور لا يضير المسيحيين بل لعلمهم يدخلون فيه  
بفضل الإنتظار كما يقول لاسيما وأنه بوعى وعلم يطلب الطمأنة لهم  
فلا يجدها إلا في أحكام الشريعة ونصوص دستور الثورة الإسلامية وآية  
عزيرة على قلب كل مسلم بل كل مؤمن توجه إليه الدعوة بالحكم بما  
أنزل الله في الإنجيل بما في ذلك الإيمان بالنبي الرسول الأسمى الذي  
مجدونه مكتوباً عندهم في التوراه والإنجيل وإتباع البشرى بمحمد ﷺ  
وهو المغزى .

لكننا نجد أنفسنا مضطرين للإختلاف مع الأنا فيما ذهب إليه في  
نهاية خديته حول الكتب المشتركة التي يقترح أن تتعرض لنقاط  
التلاقق بين الدينين ويحددها في الإيمان بوجود الإله الواحد والحياة  
الآخرة والثواب والعقاب والنبوة والمعجزات والفضائل . ويدرك  
الأنا أن هذه ليست نقط إلتقاء إلا على المستوى اللفظي فقط وحتى  
في هذا نظر لأن جزءاً من النبوات والمعجزات (النبي محمد عليه  
الصلاة والسلام والقرآن) موضع عدم إيمان من المسيحيين ، كما أن  
مفهوم الإيمان بالإله الواحد ليس مشتركاً بين الدينين كما يعلم أبسط  
للعمامة . وبالنسبة لنقاط «الإلتقاء» الأخرى التي ذكرها فمن

كتابات عملاء الغرب والشرق واللادينين المشككة في الحكم  
الإسلامي . فيها هو زعيم روهي مسيحي بارز يشهد للثورة الإسلامية  
التي يهاجمها الكل في مصر حتى مشايخ السلطة .

ثم أن البابا يسير بنا في طريق الدهشة فيطلب أن ينص في الدستور  
على مبادئ إسلامية صنيمة مثل «لا إكراه في الدين» وأن يحكم أهل  
الكتاب بشرائعهم الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية متمتعين  
بالمساواة الكاملة مع باقي المواطنين . وهذه هي عين المبادئ الإسلامية  
الشريعة ولا حاجة إلى النص عليها في الدستور مادام الدستور قد نص  
على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع وهذه من  
مبادئ الشريعة . فقط نشير إلى أن البابا بهذا الإقرار بالشريعة  
الإسلامية والتجربة الإيرانية والأشادة بفضلهما في حماية الحقوق يسقط  
كل دعاوى اللادينين الذين نصبوا من أنفسهم بالباطل متحدثين باسم  
الأقباط . ونعيد التأكيد على أن حق المسيحيين المعترف به في الطمأننة  
على أوضاعهم في ظل تطبيق الشريعة يجب أن يتجاوز أساليب  
الإضراب (كما حدث عام ١٩٧٩ وفي ظل رئاسة الأنا للكنيسة)  
أو العزوف عن اللقاء مع المسلمين رغم كل دعاوى المحبة والمودة  
أو الاستماع إلى أكاذيب وأراجيف وشائعات اللادينين .

ويحتفظ الأنا بمفاجأة لطيفة قرب نهاية حديثه حيث يقول : ولعلنا  
نذكر في أحكام للشريعة الآية القرآنية التي تقول : «وليحكم أهل  
الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم  
الفاسقون» (سورة المائدة ٤٧) . وهذه هي نفس الآية التي تحتم على

منها إلى المفاهيم المسيحية حيث لا نجد لها تحت نفس المكانة التي تحتلها في الإسلام . ومن هنا أستغرب أن يطرح الأبا شنودة بإلحاح غير مستساغ فكرة هي ضد تربية الطفل والشاب المسيحي على دينه وتعمل على تنشئته بعيداً عن خصوصيات هذا الدين .

إن أحد غير اللاديين لم يفكر أو يرغب في ذلك . اللهم إلا إذا كان المستهدف تعويض هذا النقص بالتعليم الكنسي في مدارس الأحد التي أشار إليها في حديثه . غير أنه كان ينبغي أن يراعى أنه لا توجد لدى المسلمين مدارس جمعة أو كنيسة تقوم بتلقينهم تعاليم دينهم التي تستضئ مع الكتب المشتركة . وإذا قال فلينشئوا مثل هذا المدارس أو «الكنائس الإسلامية» فإننا نستغرب من دعوة تقيم الدنيا وتقعدها حول نقاط الالتقاء وترى الحل في تعميق هذا الالتقاء عن طريق كتب مشتركة تلغى تعليم الدين وممارسته في المدارس لكنها في نفس الوقت تثقل هذه المهمة إلى الكنائس من جانب وإلى لاشيء من جانب ملقية على آحاد المسلمين عبء تعليم أبنائهم تفاصيل دينهم الواسعة المتشعبة . وبمعنى آخر فإن الخلافات الدينية التي يشير إليها البابا ستبقى بل وتعمق ولكن خارج المدرسة . فأى شيء كسبناه سوى العلمنة وإشاعة البلبلة ومنع المسلمين وهم الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب المصري من دراسة وممارسة دينهم على مستوى الطفولة والمراهقة حتى في المدارس التي لا يوجد فيها مسيحي واحد ؟

إن فكرة الكتب المشتركة من أخطر أفكار العلمانية وهي تناقض ما يدعو إليه البابا في نفس حديثه حيث يقول إن فلسفة إنشاء مدارس

الواضح . أنها جد مختلفة ما أن تبدأ في ذكر التفاصيل الأولية حولها وحول سياقها والمفاهيم العامة التي تحيط بها . ومن هنا فإن مثل هذه الكتب المشتركة التي يقترحها الأبا شنودة تلتقي في حقيقة الأمر مع ما يطالب به اللاديين (وهو ما نفذ فعلاً في بعض بلدان إسلامية محكومة بنظم علمانية مثل إندونيسيا) من إلغاء تدريس وممارسة الدين في المدارس لصالح مادة مبهم غامضة مجردة غير فعالة كإدخال الأخلاق أو التربية وماشابه ذلك في الأسماء . ومثل هذه الكتب تكون على درجة من التسطيح والعمومية ينعدم معها كل أثر لها مع شعور من تلقى عليهم دزوسها بأن هناك وراءها شيئاً مخفياً عنهم يحرم قوله أو للتفكر فيه أو معرفته بما يؤدي إلى تفتيرهم من الدين وتحويله إلى كم يهمل وراء الظهر وهو عين ما يريده اللاديين وما كان ينبغي أن يعارضه من موقع منصبه «الديني» .

ولا يعتقد البعض (وهو ما أظنه في تفكيرهم) أن مثل هذا التسطيح والإبهام والعمومية المستترة في ثوب الحديث عن فضائل غامضة لا تفصيل لها ستكون ضد صالح الطالب المسلم وحده إذ تحرمه من تعلم عقيدة دينه وتعاليم شريعته بتفاصيلها الحية والمنقعة . إن هذه الكتب التي يقترحها الأبا وحده هي في غير صالح التلميذ المسيحي أيضاً لأن عقيدة الثالوث والصلب والفداء وأسرار الجادات والمراسيم الكنسية هي في صلب دينه أبرز وأقوى من فكرة الإله الجرد أو الثواب والعقاب أو الآخرة التي يريد الأبا وضعها في الكتب والتي قد تكون أقرب إلى العقيدة الإسلامية والتصورات الإسلامية

الأحد كانت لوقاية النشء المسيحي القبطي من غائلة أفكار البعثات التبشيرية الأجنبية . فإذا كان يخشى على أبناء الأقباط من مسيحيين مثلهم لكن يختلفون في المذهب أفلا يخشى على أبناء «أشقائنا المسلمين» من غوائل عديدة أخطر وأوسع من بعثات التبشير؟ أفينكر عليهم أن يتعلم أبناءهم الدين في المدارس ويتعلم المسيحيون أيضاً دينهم في نفس المدارس؟ هل الحجة والمودة لن تتحقق في ساحات العمل الاجتماعي الواسع وتحقيق فقط إذا ألغى تعليم الدين الإسلامي؟ ولعل الأنبا لا يعلم (أو يعلم) أنه بهذه الدعوة إنما يكرر ماسبق أن دعت إليه الصهيونية والبهائية منذ سنوات من تذويب الأديان في دين واحد علماني وضعي وهي الفكرة التي تحمسه لها السادات كما تحمسه لدعوة الأنا حسب قوله في نفس الحديث . وهي الفكرة التي ولدت مشروع مجمع الأديان بمجمل سيناء . وما زالت صحف المعارضة تتابع حتى الآن تفاصيل تلك الفكرة المشبوهة وكيف ترعاها الصهيونية وتحاول بثها في مصر . ولذلك فمن المبحوح أن يأتي الأنبا شنودة الآن ليلح على فكرة الكتب المشتركة النابعة من فكرة توحيد الأديان مما يثير الشكوك حول دوافعه ويثير فتناً نامت منذ مدة لاسيما وأنه يربط الفكرة صراحة بقبول السادات وتحمسه لها وهو نفس السادات الذي كان يتحمس لكل الأفكار الضارية للإسلام ويشجعها .

إن تصرف جريدة الأخبار الصادرة في بلد مسلم برأسه رئيس مسلم (كما يقول السادات ولعل هذا يحظى بقبول الأنبا شنودة)

في الهجوم على الإسلام وتشويه صورة دعائه وشابه ثم في إجراء حديث مخطط يثير الشكوك والفتن هو تصرف خطير لكننا على أي حال قد تعودنا في الفترة الأخيرة على مثل هذه التصرفات من الاعلام الرسمي . لكننا فقط نشير إلى هذه الواقعة كي يعلم الجميع حقاً من هم المواطنون من الدرجة الثانية في هذا البلد . إنهم بالتأكيد من يجربون عن الجرائد التي تصدر بأموالهم ومن يقتلون في المساجد بدون جريمة وليسوا من يرسل الصحفيون إليهم ليعرضوا مواقفهم وأفكارهم ويروجوا لها بين الناس وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا . فإذا بهم يكشفون المستور ويفضحون المخطط .

وتبقى كلمة أخيرة حول خشية التحول إلى مواطنين من الدرجة الثانية في ظل الشريعة . ففي أوائل السبعينات وقبل أن يعدل الدستور ليُنص على أن تكون الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع وقبل أن يعلو صوت الصحوة الإسلامية كان للبعض مطالب سياسية مشهورة وتدمر وإستعانة بدول كبرى وجاليات مصرية بالخارج فهل كان الهدف التحول من الدرجة الثانية إلى الأولى أم من الأولى إلى الفئة الممتازة إستغلالاً لأوضاع صعبة تمر بها البلاد؟ ولعل هذا الإستغلال غير الشريف لأزمة مضر الاقتصادية والسياسية لفرض أوضاع معينة يجعل البعض أكثر تواضعاً في الحديث عن وطنية وقومية قيادتهم . إن مضر ليست كحكومة السودان التي يفرض عليها شوايش مسلح وعميل أن تتخلى عن الإسلام لأنها لا تستطيع أن تخرجه من الأدغال التي يحتمى بها .

## والأنبا شنودة أيضاً !

ظهرت للأنبا شنودة في الآونة الأخيرة أحاديث صحفية كثيرة أوحى بعضها بأنه كتب من جانب الأنبا نفسه في هيئة حوار ثم دفع دفعاً إلى الصحف لتشره كى يعبر عن آرائه في صورة طبيعية كما لو كانت مجرد إجابة على السؤال وليست إبتكاراً من عنده . ومن ذلك سؤال وجه إليه على لسان صحفى من مجلة روز اليوسف حول الرهينة ودورها ، وما نظن ذلك الصحفى يعرف معنى الكلمة أو أنها خطرت على باله كى يسأل عنها . وعبر الأنبا في هذه الأحاديث عن إتجاهات تخالف صريح مفهوم الوحدة الوطنية التى ترفع في وجه أبسط أشكال العمل الإسلامى . ومن ذلك ما صرح به لإذاعة لندن العربية من أنه يعمل على إلغاء المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع . وقد نسب إليه في نفس المقابلة أنه قد قدم طلباً إلى الدولة بهذا المعنى . وعلى الرغم من خطورة هذا التصريح ومن أنه أثار الكثير من الضجة فلم نسمع من الأنبا نفياً كما لم نسمع من الحكومة تصريفاً وهى التى تنكل حتى بمن يريد أن يصدر مجلة أو كتاباً غير دورى تشتم منه رائحة الإسلام . وليس في مقدور الأنبا أن يغير إسلام شعب مصر وهويته حتى وإن كان قال هذا الكلام وهو يعد لرحلته إلى أمريكا وكندا وأستراليا

حيث يتوقع أن يجد النفوذ ويجمع الأموال من البعض الذين يثيرهم من هنا بكلامه والذين سبق أن حرضهم على رئيس مصرى راحل لأنه ذكر (كذباً) أنه بسبيل تطبيق الشريعة لاسبب معاهداته الخائنة . وهذا التصريح يناقض ذلك الكلام المعسول الذى يقال في الداخل على اتحية والمودة ويظهره بمظهر النفاق أو التحذير حتى يتم المخطط . ويكفى أن نشير إلى هذا الكلام دون تعليق لأنه يعنى عن الكثير .

وكان للأنبا كذلك تصريح في جريدة يصدرها حزب هزلى ذكر البعض أنه كان مرشحاً لدور حزب إسلامى وما زال رئيسه حتى الآن يستجدى الحكومة المقرات والإعانات . وهنا فاجأنا بأنه يقنى في شؤون الإسلام ويبحث في مسائل تطبيق الشريعة . حيث أبدى مخاوفه من تأثير هذا التطبيق السلبى على الفن وعلى النساء العاملات وعلى نظام توزيع الأرباح . أما عن موقف الإسلام من الفن فإننا كنا نود من الأنبا أولاً أن يطمئننا على موقف الأرثوذكسية منه لأن كهنتها هم الذين حرضوا العوام في الإسكندرية على حرق مكتبتها الشهيرة ومتحفها العامر في القرون الأولى للمسيحية . ولا داعى لأن نشير إلى موقف كنائس أوروبا في عصر النهضة هناك من الفن والمسرح ولا إلى موقف الكنيسة الكاثوليكية حالياً والتي مازالت تحفظ بمطبوعة تصدر حاملة أسماء الكتب التى يحرم على الكاثوليك قراءتها . ولن ندخل مع الأنبا في حوار حول الفن الحلال والحرام أو حول المضمون المقبول والمرفوض لأننا لانظن الأنبا يتعاطف مع فن الكباريات أو

العيش مع رجل مدى الحياة لا تطيقه (داخل أو خارج دولا ب ، في وظيفة أو غير وظيفة) . مرة أخرى لا نطن الأنا مجهل موقف الإسلام الواضح والسبح تجاه عمل الزوجة (وليس المرأة كما قال بالإطلاق) لكن الهدف هو التشكيك والبلبله والرمى بالشبهات لأنه يعلم أن عدداً من العلمانيين يطرح هذه المسألة لتفسير النساء من دينين :

ليست هذه أمثلة طبيعية بقدر ما فيها من إلتواء وتدخل غير مقبول . وكما نود أن نتضح الأنا بالثفرغ لشئون كنيسته وعقيدته لاسيما وقد ملاحظنا أن عدداً من وسائل الإعلام الأجنبية انتهزت مناسبة عيد الميلاد لتلقى بالشكوك على هذه العقيدة بما يحتاج معه الأنا إلى الثفرغ للرد عليها والدفاع عن دينه بدل الاهتمام بكيفيات توزيع أرباح الشركات والمساهمة في ظل الشريعة . ونذكر هنا ما قالته إذاعة صوت أمريكا يوم ٢٥ ديسمبر الماضي (الساعة السادسة والرابع مساءً) من أن الأناجيل غير موثوق فيها ومتضاربة الأقوال لأنها عبارة عن ذكريات عن حياة المسيح عليه السلام كتبت بعد وفاته بثلاثة قرون . وفي معرض استعراضها للأبحاث الحديثة في مجال دراسات المسيحية ذكرت الإذاعة أن فريقاً من المسيحيين ظل بعد وفاة المسيح بمدة يعتقد أن عيسى لم يصلب ولم يقتل بل إن الذي تعرض للقتل هو شبيه له من أحد حواريه . وقال أحد الأساتذة المتخصصين أن مشكلة المسيحية هي الإنغماس في تقديس شخصية المسيح وتأليه دون النظر إليه كشخص

الإثارة الجنسية الإلحادي بل نعتقد أن الهدف من طرح السؤال هو التعجيز أو إثارة البعض ممن يسمون أنفسهم بالفنانيين . ولست أدري هل يريد الأنا إستصدار فتوى إسلامية بحل التمثيل والتصوير للآلهة حتى يتسنى وضعها في المعابد وعبادتها شأن الوثنيين القدامى أم لعل الفن الخشبي عليه هو الموسيقى المقدسة التي تنشد في المعابد أم ماذا بالضبط !!!

أما عن النساء العاملات فليهدأ الأنا بالأ لأن المرأة المسلمة المحجبة المنقبة في الأعمال المختلفة والجامعات أصبحت الآن مصدر دعاية للحركة الإسلامية والإيمان الإسلامي . وإذا كان التيار الإسلامي لا يحرم العمل على النساء فإنه يعلى من شأن العمل الأسرى لرعاية الزوج وتربية النشء ولا يرى فيه تذنياً بل إعلاء لشأن المرأة لا يحرمها من الفكر والثقف والإهتمام بشئون المجتمع المسلم والمشاركة فيه بالقول والفعل في إطار حدود الدين وأخلاقه . وحتى إذا كان المسلمون سيفرضون الحبس الانفرادى على نسائهم ويغلقون عليهم أبواب الدواليب إلى الموت فإن هذا الوضع ليس أسوأ كثيراً ممن يحرمون المرأة من حقها في الطلاق ويحرقونها في إطار إعلاء شأن الرهبنة الذي تحدث عنه الأنا بتحييد وترغيب متصوراً أنه قد دفع شبهة وسجل نقطة . لأن الحبس داخل دولا ب مع زوج لها الحق المطلق في اختياره هو أفضل بالتأكيد للمرأة من الإنصراف عنها إلى رهبنة لا تجعل لها وجوداً (داخل أو خارج دولا ب) ومن الإجبار على

بشرى عادى فى بيئته يهودية . وأضاف أن المدخل المقبول الآن لدراسة المسيح هو أنه كان أحد أنبياء بنى إسرائيل أو نائراً ومصلاًحاً إجتماعياً .

تبقى مسألة التعصب التى سئل الأنبا عنها كثيراً فى أحاديثه وألمح فيها إلى أن المتهم بالتعصب هم الشباب المسلم أو هكذا صور صحفيو الحكومة الأمر . إننا نعتقد أن رش رسم الصليب على ثياب الفتيات المسلمات فى عدة مدن بالصعيد وإحداث فتنة طائفية بهذا التصرف والسيكوت عنه وعدم إصدار بيان بإدائته هو من أشكال التعصب المقيت وبالمثل كذلك تهيج العناصر المقيمة فى الخارج ضد تطبيق الشريعة الإسلامية إلى حد أنه وصل فى ذات مرة منذ سنوات إلى شن مظاهرات معادية لرئيس مصرى فى زيارة له إلى الولايات المتحدة . إننا ندعو إلى الالتزام بالمسئولية والحصافة ونذكر الأنبا أن الدوائر المعادية للإسلام تعمل فى المرحلة الراهنة على بناء تحالف مضاد للإسلام من العلمانيين وطوائفهم المختلفة من شيوعية وناصرية ومتغربة ، فعليه ألا ينزلق إلى أن يكون عضواً فى هذا التحالف لأن ذلك لن يفيد به بقدر ما يستفيد الآخرون وهم العملاء المرتزقة طالبو السلطة . كما أن هذا التصرف لن يفيد الأقباط بل سيؤدى إلى عكس ذلك .

## والأنبا شنودة ثالثاً .. !!

لو أردنا أن نتتبع نشاط الأنبا شنودة بابا الكنيسة القبطية لما كان أمراً هيناً ، وكان لابد لنا من جريدة يومية أو مجلة نصف أسبوعية على الأقل ، فقد خرج على الناس فى الآونة الأخيرة بفيض من الأحاديث فى الصحف والمجلات ثم عقد العديد من اللقاءات ووجه الكثير من الدعوات وأقام جملة من المآدب ، ولعل ذلك يرجع إلى أن قداسته قد أنشأ فى الديوان البابوى - أو بالأحرى بالحكومة الكنسية - وزارة جديدة للإعلام والعلاقات العامة أسندها إلى سيدة فاضلة حاصلة على الدكتوراه فى هذه الشؤون ، كما جاء فى التقرير الصحفى الذى نشرته الأستاذة عايدة العزب موسى بمجلة روزاليوسف مؤخراً عقب عودتها من لقاء دعا إليه فى دير وادى النطرون مائة من الصحفيين جلسوا إلى سماط فاخر ، والعجيب أنه لم يمض يوم واحد يعد هذا التقرير حتى نشرت مجلة صباح الخير أيضاً الصادرة عن نفس الدار تقريراً مشابهاً بقلم الأستاذة نجاح عمر ، وتتفق الكاتبتان للماعتان فى دار روزاليوسف ، المعروفة هويتها ، على أن قداسة البابا يمتاز بخفة الروح والدعابة والنكتة البارعة مع اللباقة والحكمة فى تجنب مالا يريد إشارته أو الرد عليه من الأسئلة ، بل إن الأستاذة الفاضلة نجاح عمر وهى فيما نعلم يسارية تقدمية - أى من فئة تزعم لنفسها الثقافة والعمق والاستقلال الفكرى - لم تتمالك لفرط تأثرها بشخصية قداسة البابا من



التصريح بأنها كانت تحس برغبتها في أن تفضي لقداسته بمكنون نفسها ، ونرجو ألا يكون في نفسها ما يستدعي طلب القمcran .  
وتجاوزت الكاتبتان اللامعتان كل ما قيل في المأدبة إلى الحديث عن شخصية قداسة البابا الأسرة ، ولم تنفلا لنا سوى رد قداسته على سؤال واحد ألقاه على خشية الأستاذ محمود المراعى . وهو الآخر من شيعة روز اليوسف والأهالى ، وكان السؤال يدور حول ما إذا كان ممكناً أن يحدث في مصر شبيه بفتنة لبنان . وأجاب قداسة البابا المعظم تفصيلاً فقال أنه لا يرى احتمالاً لفتنة مماثلة في مصر ، أما الأسباب التي تؤيد اعتقاد قداسته فهي أولاً أن هناك ميليشيات مسلحة تعتبر جيشاً قائماً بذاته لكل طائفة ، وثانياً إن هناك تدخلاً أجنبياً ، وثالثاً إن لكل طائفة تعبير سياسى .

والواقع إن الأسباب التي ساقها قداسة بابا وبطريك الكرازة المرقسية لاستبعاد حدوث مثل للفتنة اللبنانية في مصر متوافرة بخزافيرها هنا أيضاً ومعها أكثر منها . فأما الميليشيات فيرجح وجودها تحت أمر البابا المعظم وقد كان هو ذاته ضابطاً احتياطياً بالجيش تلقى تدريباً عسكرياً راقياً ، وتذكر الأستاذة نجاح عمر انطباعها عن دير وادى النطرون فتقول أنه متين البنيان له تصميم وشكل الحصون القوية ، وكذلك قالت عن بقية الأديرة في الصحراء الغربية والشرقية كل من أسعده الحظ بزيارتها ، وزادت بعض المصادر الإذاعية والصحفية الأجنبية عندما اشتعلت الفتنة الطائفية أيام السادات بأن

هناك شائعات مثيرة عن أسلحة تكدس في الأديرة وتدريبات تقام فيها ، وأما التدخل الأجنبى في مصر الآن فحدث عنه ولا حرج وما تحسبه خافياً على أحد ناهيك بمن كان في مثل حكمة قداسة البابا ونظراته الثاقبة ، ولم تخف أمريكا أنها لا تريد الشريعة الإسلامية ولا الجماعات الإسلامية ، وعليه بادرت الحكومة إلى إنكار الشريعة وقمع المسلمين بكل وسيلة حتى بالإرهاب والقتل والتعذيب ، وأما التعبير السياسى ، فقداسة البابا المعظم نعم التعبير والأساقفة الذين يعينهم في ديوانه البابوى حكومة كاملة يمكن أن تتولى الأمور في أى كانتون تقيمه أمريكا خاصة وأن لديها مشروعاً جاهزاً للتقسيم وضعه اليهود وتناقلت أخباره الصحافة والإعلانات العالمية .. وأما الزيادة على كل هذه الأسباب فهي أن الطوائف اللبنانية جميعاً تتمتع بكل ذلك وإن تفاوتت في القدر والقدرة ، أما في مصر فتمتع بها طائفة واحدة فقط ، أما المسلمون فلا قوة عسكرية لهم ولا قيادة لهم ولا قوى أجنبية تساندهم ، المسلمون وحدهم هم الذين يحشرون في السجون والمعتقلات ويسفه دينهم وتصادر عقيدتهم زبانية الأمن المركزى ، المسلمون وحدهم لا سلاح لهم غير الإيمان ، ولا وعى لديهم ولا قيادة تبصرهم ، وكل القوى الأجنبية ضدهم .  
نرجو صادقين أن نكون مخطئين في هذا التحليل ولازلنا نأمل أن يكون مقالنا الصادر عن اقتناع حقيقى وإنشاء لا سيما وأن التوتر بدأ ببداية ولايته وتناثرت بين الأقباط أقوال عن اضطهادات موهومة وأخذت التحرشات تنشأ بلا مبرر والمطالبات والطموحات التي لأول لها ولا آخر .

## فوائد الفتنة

أخيراً وقعت الفتنة الطائفية بعد طول انتظار مما أعاد البهجة والسرور إلى قلوب عشرات المنتفعين ممن يعيشون ويكسبون رزقهم من هذه الفتن المزعومة . وأقصد بهم كتاب صحف الحكومة والمعارضة وعشرات من اللادينيين والمفكرين «الإسلاميين العصريين» بجانب المخبرين وأجهزة الأمن بالطبع . فالفتنة الطائفية أصبحت أحد أعمدة الاقتصاد والفكر المصرى . فبدونها ينعدم سوق الكتاب والذين يخترعون أسباباً (نفسية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، جغرافية) لها والذين يجتهدون لإلصاق التهمة بالمسلمين وطلائعهم والذين يتكرونها الحلول .

وقد تحددت أركان الفتن الطائفية في خطوط عامة . أولها هو نسيان الحوادث المباشرة والذين أشعلوها وطبيعتها والهروب إلى شتى أنواع المعالجات النظرية الضبابية . وهكذا فعندما يحترق مسجد في سوهاج وترسم الصليبان على طرح البنات لا يفكر أحد في بحث هذه الحوادث والعثور على مرتكبيها والمخرضين عليها ولا في دراسة دلالاتها على التحركات الطائفية . بل يذهبون إلى مذاهب متفرقة . فالشيوعى العريق يتحدث عن العلاقة بين أمه وأم هنرى وكيف أن كليهما كانتا تبادلان الصيام عند مرض إحداهما كى تشفى العذراء أو السماء الأخرى . ونسب الشيوعى أن يتحدث عن فشل دعوات السيدة

الوالدة في هدايته هو شخصياً وإن لم ينس أن يتحدث عن إجرام الجماعات الإسلامية التى اتهمها بإفساد العلاقات مع أم هنرى وهنرى نفسه . وهناك الوفدى المزعوم الذى تعلم القرآن في بيت عم صليب وتعلم الترنيمات في بيته على يد الست أم صليب كما تعلم السيد صليب القرآن في منزلهم العامر .

وبجانب المعالجة الفكاهية يجيء الدور على المفكرين إياهم الذين يطلقون بانتظام رتيب بعد كل فتنة ليحولوا أهل الذمة إلى مواطنين ثم إلى مواطنين من الدرجة الأولى ويسقطون الجزية ويعلنون عن إجتهد جديد لمعالجة قضية الأقليات ويلعنون التطرف الإسلامى ثم يجتهدون الحديث بمقتطفات من كتاب فقهي عن البر والإحسان ويعودون إلى قواعدهم مع دعاء بأن تأتى الفتنة الطائفية القادمة بسرعة . ويشاركهم في هذا الدعاء اللادينيين الذين ينشغلون في الفتن الطائفية بالهجوم على الإسلام والشريعة والمسلمين ورفع شعارات ومطالب العلمانية بدون أى اعتبار للحق وأن الجانب الآخر له يد في الاستفزاز وإشعال الأحداث . ومع هؤلاء وهؤلاء تتهج أجهزة الأمن بتوجيه من النظام وتشغل بالقبض على المسلمين وتلفيق القضايا وإستعراض العضلات . وتتضم صحف الحكومة إلى الموكب بنشر الأخبار الكاذبة عن الأحداث ملقبة باللوم على المتطرفين (المسلمين وحدهم) ومشاركة في عملية نقل الإهتمام من الأحداث والوقائع نفسها إلى مهرجان تفسيرها من خلال الأمراض والعقد التى تصيب المسلمين فقط على ما يبدو ودون سائر الخلق الذين يعيشون معهم في نفس

البينة ويتأثرون بمؤثراتها . ولا ينسى الجميع في المعمعة أن يتهموا الأيدي الأجنبية المدسوسة وينسون كلهم تسمية هذه الأيدي الأجنبية المدسوسة .

والركن الأساسي الثاني في مؤسسة الفتن الطائفية هو إلقاء الإتهام بالتسبب فيها على المسلمين والتلميح ثم التصريح بأنهم هم المعتدون الباطشيون المتربصون بالوحدة الوطنية ثم دعوتهم باللين أو بالتهديد إلى التوبة والإنبابة . وقد وصل الأمر في هذا الصدد إلى حد السخافة الممجوجة . عندما عمدت صحيفة لا تقرأ صادرة بترخيص رئاسي وتمويل عماني إلى نشر سلسلة من الأخبار الكاذبة تشتم منها رائحة غيظ غريب ضد المسلمين وتشفع بصور للأبناء شنودة .

ونحن لانعارض المستفيدين والمتفعين بالفتن الطائفية ماداموا اختاروا أن يرتزقوا من دم الشعب وعلى حساب الأمن والاستقرار حتى وهم من دعاة نصره الكادحين ودعاة الأمن والأمان . لكننا فقط نشير إلى أن هذه المعالجات التافهة والهزلية والمعرضة بل والمجرمة لما يسمى بالفتن الطائفية هي وحدها دون غيرها المستولة عن استمرار هذه الفتن ولعل هذا يفسر استمرارية هذه المعالجات من جانب المتفعين لا يعقل أن يقام مولد سب وشتم للأغلبية المسلمة من أبناء الشعب المصري ولا يعقل ولا يقبل أن يوصم المسلمون والإسلام والطلائع الإسلامية بكل تهمة على أحداث يعلم الجميع من إرتكابها وحرص عليها . إن هذا الشعور بالظلم والاضطهاد والتحيز الغبي

الصارخ الذي يركبه كتاب الحكم واللا دينيون على اختلاف مشاربهم لن ينتج سوى المرارة والنقمة التي قد تتفجر في أحداث لا يتوقعون هم مداها ويكون ضحاياها الجميع . فمن غير المعقول ولا المقبول أن يكون الشباب المسلم هو المتهم دائماً في أحداث لا صلة له بها وألا يكون هناك متطرفون ومتعصبون وعملاء للأجانب على الجانب الآخر . إننا نحذر بلصلحة الوطن من هذا السلوك المنحرف الذي يفرح به الآن المتناولون للعبة الفتن الطائفية .

وإذا سلكنا يقال لنا أن هناك أيدي أجنبية تعبت بأمن الوطن وتثير الفتن فلماذا تترك هذه الأيدي ويسلط القمع وتلقى التهم على المسلمين والجماعات الإسلامية . ولم نسمع حتى الآن أحداً يخبرنا عن هوية هذه الأيدي الأجنبية . هل هي الأمريكان من أصدقاء الحكومة الذين يطوف سفيرهم بالصعيد وبالذات المدن التي انفجرت فيها الأحداث بعد رحيله منها بعدة أيام ؟ هل هو مجلس الكنائس العالمي الذي يتصل مع إحدى الكنائس ويتغلغل فيها ويشترك معها في نشاطات إجتماعية واسعة تثير الشبهات ؟ هل هم الإمبراطوريون الذين توجه إليهم دائماً الإتهامات ؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين أجهزة الأمن التي تفاخر بأنها تعلم بمديب العمل في كل أرجاء مصر ؟ إننا نعرف أن الإسرائيليين يحاطون بحراسة شديدة فهل تمكنوا من الإفلات منها والذهاب لإشعال فتنة ثم العودة مرة أخرى ؟ وأين أجهزة الأمن من الرقابة على النشاط الأمريكي والتبشيري الصليبي

الدول؟ إننا نعرف مرة أخرى أن الأمريكان يحاطون بحراسة فهل هربوا منها وأشعلوا النار في مسجد سوهاج ثم عادوا إليها ثانية؟ أم ماذا بالضبط؟ وإذا كانت الأيدي الأجنبية تستخدم عملاء محليين فهل هم من الجماعات الإسلامية أو بالأصح من المندسين فيها؟ ولكن من المفترض أن تدرك أجهزة الأمن هذا وهي تركز كل جهودها وتخبرها على مراقبة وتتبع هؤلاء. يبقى إذن أن الذى يقوم بهذه الأحداث هي جهات غير مراقبة إما لأنها فوق قدرة وسيطرة أجهزة الأمن أو لأنها «حمائية» أو لأن أجهزة الأمن تركز على المسلمين وتترك للأجانب حرية الحركة.

ونعود للتركيز على الحوادث نفسها بدل التعامل مع الضبايات النظرية. فمن هو الذى أحرق مسجد سوهاج؟ ولماذا كذبت السلطات وقالت أن الكهرباء هي السبب بينما قالت صحيفة معارضة أن الحريق نجم عن توزيع مواد مشتعلة بصورة مخترقة داخل المسجد بعد صلاة الجمعة مباشرة وبينما كان المخبرون المعينون لمراقبة الصلاة لم يغادروا المنطقة بعد؟ ويقال أن شائعات انتشرت عن الذين أحرقوا المسجد وعن الذين يرسمون الصليبان. وهذا جميل وسنصدق أنها مجرد شائعات. فكيف إذن انتشرت هذه الشائعات في طول وعرض الصعيد بل والبلاد كلها ومن نشر هذه الشائعات والأهم والأخطر من كل ذلك هو كيف عجزت أجهزة الأمن عن التوصل لهذه الجهات المنتظمة التي تنشر شائعات في بلد بأسرها وهي نفس

الأجهزة التي توصلت في زعمها إلى من كان يتوهم في خياله أنه سيفتال رئيس الجمهورية بمسدس مصنوع من ماسورة مياه؟ من أحرق المسجد ومن رسم الصليبان؟ لم يجب أحد على هذه الأسئلة بل ولم يسع أحد للإجابة بينما انشغل الجميع بقذف المسلمين بالاتهامات والمهجوم على الإسلام. إلخ. وفي محاولة للإجابة نقترح أن يربط هذا الأمر بمسألة الانتخابات والرغبة في تشويه صورة التيار الإسلامى إزاءها وخلق أزمة تمكن من اعتقال عدد كبير من الجماعات الإسلامية لإبعادهم لمرشحي التيار بأية صورة. كذلك نشير إلى تحرك أمريكى طائفى مشترك بدت بوادره ليس فقط مع زيارة السفير الأمريكى ذات الطابع الصليبي المميز بل قبل ذلك في طوفان الأحاديث الصحفية وولائم وادى النطرون. ومامن شك في أن أمريكا يهملها الضغط على الحكم لمواجهة التيار الإسلامى وضربه كما تسعى إلى دفع المخططات الطائفية إلى الأمام وإلى التغطية على المخطط الذى يتم الآن في لبنان لمساعدة سوريا وإسرائيل كما يتم ضد إيران الإسلام. ونشير كذلك إلى جهود وزير الداخلية المعادية للإسلام وربما وجد ضرورة للبقاء في المنصب عقب الانتخابات بتحريك فتنة من ذلك النوع تثبت لدى الحكام فائدة الجهاز الأمنى والحاجة الملحة إليه لضرب «المسلمين المتطرفين». ولا ننسى الدور الجوهري الذى تلعبه في هذا السياق الاتجاهات الطائفية المتعصبة التى راحت ترسل التهديدات إلى الأقباط وتوحى لهم أنها من المسلمين كى

## بصراحة

خلال الحوادث المدبرة التي عرفت باسم الفتنة الطائفية في شهر مارس أتيحت الفرصة وبتنسيق موحى به من جهة واحدة فيما اتضح لكل أعداء الإسلام والمتسمين بأسماء إسلامية أن يفصحوا عن مواقفهم . وكانت النتيجة هجمة شرسة تجاوزت السبب التقليدي للحركة الإسلامية إلى الدين نفسه وشريعته وفقهه . وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى الحد الذي أسقطت فيه المقدسات الإسلامية الوطنية وديست بأقدام اللادينيين على تنوع مواقعهم من حكم ومعارضة مزعومة ومن يسار إلى يمين فإننا نعتبر من موقع الطائفة الإسلامية أن الحساسيات والمخرجات لم تعد تقيدها في التعبير عن آرائها مثلما أعلن كتاب اللادينيين والحكم أنفسهم عن أنهم لم يعودوا مقيدين . بحساسيات تناول الموضوع ويقصدون بذلك الامتناع عن الهجوم الصريح والمباشر على الإسلام . لذلك فلنتحدث بصراحة . نريد أولاً أن نسمى الأمور بمسمياتها . نحن لسنا أمام فتنة طائفية كما يقولون بل أمام مؤامرة خبيثة مدبرة بدت بوادرها منذ نوفمبر الماضي عندما بدأ طوفان الأحاديث الصحفية والعودة إلى أضواء الإعلام والنشاط السياسي لزعم التعصب المعادي للإسلام والذي سمح لنفسه بأن يتناول في هذا الخضم من الأحاديث مواضيع تمس شريعة الإسلام وتطبيقها بل ومبادئها ذاتها . وأعقبت هذه السلسلة

تبث الخوف في جماهيرهم وتجعلهم يلتفون حول هذه الاتجاهات بزعم أنها تمثل القيادة والزعامة الحكيمة القادرة على إنقاذهم من الخطر الإسلامي من خلال التعاون مع الغرب ومع التيارات اللادينية المحلية .

إن تجمع كل هذه القوى والظروف وتضافرها لدفع مخططاتها المختلفة خطوات إلى الأمام هو الذي يفسر نشوء الأحداث التي أسيئت بالفتنة الطائفية وليس الخطر الإسلامي المزعوم . ونحن نتهم هؤلاء جميعاً بتهديد أمن هذا الوطن ليس فقط بتفجير الأحداث تلك وتدميرها وإنما بنشر موجة من الإرهاب المضاد للمسلمين والمضاد أيضاً للأقباط بتخويفهم وتغييرهم من المسلمين . إن المستفيد الحقيقي من الفتن الطائفية هو الذي يثيرها وهو المطلوب فضحه . وتتحداهم أن يحققوا بنزاهة وحيادة في الحوادث نفسها ولن يفعلوا لأنهم هم ورائها .

من اعمال العلاقات العامة الأحداث المعروفة في الصعيد والتي لم يذكرها أحد أو يخللها إلا لاتهام المسلمين بها . والمسلمون لم يحرقوا مسجد سوهاج ولا رسموا الصليبان فوق ملابس المحجبات بأسلوب أو آخر ولم يوزعوا منشورات تدعو لإقامة دولة قبطية ولم يرسلوا منشورات تدعو أئمة المساجد إلى المسيحية . إلى آخر السلسلة من الاستفزازات التي لم تحرك أجهزة الأمن ساكناً لتتبعها ولم تظهر إزاءها تلك الغيرة التي تتجلى عند إقتحام المساجد وإغلاقها وإحراقها وتعذيب المسلمين وقهرهم ، كذلك فإن المتسمين بأسماء إسلامية والذين خرجوا بعد الأحداث يطالبون بدم المسلمين بعد أن أدانواهم بكل تهمة لم يحركوا ساكناً لتغطية هذه الإستفزازات المريعة أو حتى مجرد الإشارة إليها .

وعندما انفجرت هذه الاستفزازات في أحداث وردود أفعال مبررة أسرع الجميع بالإمساك بخناق الجنى عليه وانهالوا بالطعنات على الضحية ناسين المجرم ومتباكين على الفاعل الأصلي بل حكموا على الضحية النائر لدينه وكرامته ونفذوا فيه الحكم بأسرع مما فعل قضاة دنشواى .. وراحوا يطلبون دم المسلمين كلهم ويسقطون الشريعة ويطلب من يحمل أسماء إسلامية منهم بكبت الإسلام ومنع الجماعات الإسلامية وحظر الكتب الدينية . وبدا الأمر كمؤامرة أحسن تديرها وتوجيهها لتنتهى بالمزيد من الإرهاب والقمع للمسلمين وبالمكاسب المباشرة وغير المباشرة لمن بدأوا التحركات المريعة الاستفزازية مروراً بخدمة قضية الانتخابات وتحقيق مصالح الحكم والقوى الداخلية

للمتحالفة معه والقوى الخارجية المؤيدة في ضرب الحركة الإسلامية . كان من أبرز أهداف وأساليب التفجير المضاد للإسلام خلق عقدة ذنب غير مبررة وإحساس بالعار والنقص والتبرم من مجرد الانتساب للإسلام أو الإعلان بالإيمان به والعمل في سبيله فضلاً عن رفض شريعته وأحكامه والرغبة في الانسلاخ عنها . ويبدو أن المطلوب من كل مسلم في مصر الآن أن يعلن الاعتذار عن دينه وأن يتصل من شريعته وأن يتبرأ من إخوانه قبل أن يسمح له بمجرد الوجود . وليس هذا بغريب لأن الصهاينة الذين يوجهون الأحداث هم أنفسهم الذين أخلقوا عقدة الذنب المشهورة في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية . وهم يتبعون نفس أساليب هذه الحرب في مصر ضد الإسلام سواء بخلق إحساس بالدونية لدى المسلمين أو بذلك الأسلوب الذى اتبع في أحداث سوهاج عندما قامت عناصر متعصبة من غير المسلمين فيما يشيع بحرق منازل ومحلات يملكها أقباط ثم ألصقت التهمة بالمسلمين واستغلت الحوادث في تخويف الأقباط ودفعهم للإرتقاء أكثر في إحضان العناصر المتطرفة المسيطرة الآن على كنيستهم والمتمتعة بنفوذ واسع وحماية دولية والتي تدعى الحديث بإسم الأقباط . ولعلنا نذكر أن هذا هو نفس الأسلوب الذى اتبعه اليهود في الحرب الثانية حيث قاموا بقتل أبناء عقيدتهم ليخلقوا مناخ الخوف والتبرير لإقامة دولتهم في فلسطين ويكسبوا التفاف اليهود أو من تراضى منهم حول قيادة الصهاينة . ونحب أن نقول أننا لن نخجل من ديننا ولن نعطي الدنية فيه ولن

للإسلام وتعرقل تطبيق شرعه ومنهاجه وإعلاء شأن عقيدته من خلال  
تأمر حقير مع العلمانية والاستعمار وبتهم المسلمون ظلماً بتناججه .

ومادنا نتكلم بصراحة فإنه عندما تأخذ مجموعة من الأشخاص  
في الحديث عن حرمان الأقلية من حقوقها السياسية فإننا نسأل من  
هو الذى حرّمها ؟ أليس هو النظام الدكتاتورى الإجرامى لعبدالناصر  
الذى سحق وقتل المسلمين وحرّمهم من حقوقهم وهم أغلبية الشعب  
المصرى ؟ وهل حرّموا من حقوقهم حقاً ؟ إن الحرمان الوحيد هو  
الحرمان من الحقوق السياسية وهذا طال المجتمع بأسره منذ عهود  
سيطرة العلمانية على مقدرات البلاد . وعندما يطالب البعض الآن  
بالنصيب المزعوم فى الكعكة فإنه يحق لنا بل يجب علينا أن نطالب بحق  
الشعب والأغلبية لأن الحكم والنظام المسيطر ليس سوى التعبير عن  
العلمانية كما تعترف بذلك بل تعلن أبوابه .

والأخطر مما مضى هو أن أحداث الفتنة المزعومة والمؤامرة الحقيقية  
تتخذ الآن سلماً وتكأه لأحداث مقبلة تنطوى على المزيد من ضرب  
الإسلام كما قلنا وإعطاء المزيد من النصيب المفروض من الكعكة  
للطائفية المتعصبة لقاء تعاونها مع العلمانية الكافرة فى نصب الفخ  
والكيد المدبر للإسلام . هذا هو النصيب الذى يطلبون به ويدعون  
أنهم محرومون منه ويتهمون المسلمين بجرمانهم وهم فى الحقيقة يمهّدون  
السيب لكى ييروا العطية التى سيأخذونها من العلمانية المهيمنة التى  
سرت هذا الوطن من الشعب المسلم . ولما كانت هذه هى أبعاد

نتبرأ من الأحكام والشرائع المنزلة فيه ولن نجامل فيها أو نساوم لأنها  
من عند الله ورسوله حتى ولو سارع المنافقون المتسمين بالأسماء  
الإسلامية إلى بيع هذه الأحكام مدعين الاجتهاد أو تغير العصر  
وما يفعلوا ذلك إلا نفاقاً وردة عن الدين وتبرؤاً من الأحكام . لن  
نصانع أو ندهان أو نطلب السلطة متاجرين بأحكام الله فى شأن أهل  
الذمة أو غيرهم أو شأن شريعتنا كما يسارع المتسمين بأسماء الإسلام .  
ونحن نقول لهؤلاء وهم معروفون بأنهم ليسوا من أهل الإسلام حتى  
يسارعوا بالفتوى والخوض فى شريعته بل هم من أهل المذاهب  
العلمانية المختلفة التى بذلوا الطاقة فى نصرتها قبل أن يتمسحوا  
بالإيمان . لن نعتر عن إسلامنا وشريعتنا أو نفقد عزة الإسلام  
والإيمان .

أما عن اتهام المسلمين وسبهم والظعن فى دينهم والدعوة إلى المزيد  
من كتبهم وتعطيل شريعتهم وتحقيرهم «وهو ما أعقب الحوادث المدبرة  
كجزء من المؤامرة وهدفها الأسمى» فنحن نرفضه ونعتبر أنه قد  
كشف عن النوايا الخبيثة عند الجميع ونضع كل مسلم مصرى أمام  
مسئوليته تجاه هذا الكيد الذى كشف وفضح عند الأقلية اللادينية  
السيطرة والمهيمنة على المجتمع والسياسة . وفى نفس الوقت فإننا  
نرفض هذا الاتهام الكاذب بدون دليل فى وقت يتمتع فيه الطائفون  
والمتعصبون الحقيقيون بكل حماية غير قانونية .. نرفض المساواة بين  
المعتدى المتأمر المستفز المتعصب وبين ضحايا المتعصب وهم شعب  
مصر المسلم وأجياله القادمة . نرفض أن تفرض الأقلية عداءها

بالسعار الأمنى الطليق . ونقول لهؤلاء لاتخذعوا بسطوة المرتدين  
عن الإسلام والمنافقين لتسارعوا إليهم ناسين ماتزعمون من عشرة  
وحجة فهؤلاء قد اقترب حسناهم على يد الشعب المصرى المسلم  
الثائر .

## مشكلة الأقليات

مثلا كانت القبائل الوثنية فى الماضى تخرج إلى الحرب بأصنامها  
فإن العلمانيين الذين يحاربون الاسلام يخرجون علينا بصنم يسمونه  
مشكلة الأقليات . وكلما ذكر الاسلام أو دار الحديث عن تطبيق  
الشريعة رفعوا هذا الصنم فوق الرعوس صائحين : الأقليات ..  
الأقليات . ويشاركهم فى ذلك نفر ممن تظاهروا فى الفترة الأخيرة  
بأنهم من زمرة المسلمين وأفسحت لهم صفحات الجرائد الحكومية  
والمعارضة كى يدبجوا مقالات يصفونها بالفكر الاسلامى لاهم لها  
سوى إشاعة البلبلة والفرقة وطرح القضايا الجانبية والتزوير الفكرى  
والتلاعب بالألفاظ تلاعب البيضة والحجر .

والغريب أن دعاة ومتزعمى مشكلة الأقليات المزعومة هذه  
لا يدركون أنهم إنما يرثون ويواصلون لعبة الاستعمار الأجنبى الذى  
رفع نفس المشكلة واتخذها ذريعة للتدخل فى البلاد الاسلامية يستوى  
فى ذلك قياصرة الروس وملوك الانجليز وجمهورية الفرنسيين وإمارات

المؤامرة فرجو منهم أن يكفوا عن البكاء المصطنع وإدعاء المسكنة  
والاضطهاد لأن عناصر التعصب الذمى تلتقى مع عناصر اللادينية  
الحاكمة فى قهر الشعب وضرب دينه وراء ستار تدير الفتن الطائفية  
المزعومة لتخرج منها بالتتابع المتفق عليها سلفاً .

إن الأحداث الأخيرة لم تكن سوى خطوة أخرى على طريق  
المؤامرة التى بدأت منذ تولى القيادة المتعصبة شئون الأقلية والسيطرة  
عليهم وإدعاء الحديث بإسمهم وهى مؤامرة تلتقى مع التدخل  
الاستعمارى الغربى والصهيونى فى شئون البلاد وتنسق مع العلمانية  
العبيلة المهيمنة من خلال الفئات المرتدة والمنافقة والمتغربة والمدعية  
للإسلام من مشايخ السلطة ومفكرها «المستيرين» ولا يحسن أعداء  
الإسلام أنهم قد رجحوا فالله من ورائهم محيط وسيبطل كيدهم وينصر  
دينه والمسلمين ولو كره الكافرون . ونود أن نذكر المنتمين الذين  
انتفضوا الآن بأنهم إنما يفعلون ذلك مستغلين إذلال الحكام للشعب  
وقهره وضرب الإسلام وتعقبه ، أى أنهم يستغلون مصيبة الإسلام  
ومحتته ليرفعوا رأس المطالبات والبغضاء فعليهم أن يتواضعوا فى  
دعواهم بالحجة والمودة والوطنية لأنهم إنما يأكلون لحم الشعب المسلم  
المسلوخ من سياط شرطة المستبدين والمقهور فى سجونهم ومحاكمهم  
والمحرور من أبسط حقوقه . ولننظر جميعاً فىمن هو الضحية فى  
شوارع مصر ومعابد من تلك التى تحرق ويدوسها الجند وكتب من  
المقدسة التى تداس بأقدام الكلاب المدربة ومن هو الذى يقتل ويذبح



لها مشكلة . وإن سألت عن السبب في إنعدام المشاكل لدى الأغليات لقالوا بإنها أغلبية يعنى ألا مشكلة لها في مواجهة الأقليات . وهذا المنطق الغريب الذى نعود إليه هو غاية ما ينتهون عنده .

والأمر أغرب عندما نستفسر عن طبيعة المشكلة التى تعانى منها الأقليات وهل هى واحدة في كل الأقطار والأمصار أم تتنوع باختلاف البلدان . إذ نجد أن العلمانيين يطرحون كلمة «مشكلة» على الناس جاعلين منها العنوان والمضمون في نفس الوقت .

ويكتفون بالتلميح بدل التصريح موعزين إلى من يقرأهم بأن هناك مشكلة بالفعل طالما وصفوها هم بهذا الاسم وبأن هذه المشكلة لا تحتاج إلى بيان فهى واضحة وضوح الشمس في كبد السماء . لكنها ليست واضحة أبداً وإذا حللنا مفهومهم لهذه المشكلة المزعومة فسنجد أننا أمام أكبر عملية نصب فكرى في تاريخ هذه الأمة .

إن هذه المشكلة في البلاد العربية لا تكمن في الاضطهاد والمذابح وقطع الأرزاق وتحديد النسل والحرمان من الخدمات والاخراج من الدين كما يحدث للأقليات الاسلامية في أماكن كثيرة دون أن يتحرك العلمانيون لاثارة هذه القضايا ولو بدافع الانتفاء الانساني العام . ولكن مشكلة الاقليات كما نستشف من كتابات العلمانيين أنفسهم تكمن في اتجاهين غريبين . الأول هو إتجاه يمكن تسميته بالوهمي أو الافتراضي ويتعلق بوضع هذه الأقليات عندما تطبق الشريعة الاسلامية أو تصل الاتجاهات الاسلامية إلى الحكم . وهذا الطرح

الطلائع وحتى الألمان والهولنديين والأسبان والبرتغال ومن بعدهم أجمعين الأمريكان بل والسوفييت الذين يجاربون الحركات الاسلامية بنفس التهمة على لسان عملائهم . ويكفى أن يدين العلمانيون أنفسهم بأنهم استمرار للاستعمار الأجنبي فهم كما قلدوا الأجانب في كل شيء ورثوا عنهم الشعارات والدعاوى ومنها مشكلة الأقليات . بل لقد تورطوا فيما هو أسوأ . فالمستعمرون القياصرة والملوك والأمراء كانوا يتحركون تحت غطاء حماية الدين لأنهم رؤساء الكنائس في بلادهم أما العلمانيون فهم يدعون فصل الدين عن الحياة ويعادون دين الأغلبية وهو الاسلام ويزدرونه ولا يهتمون به ثم إذا هم فجأة من أشد المهتمين بالدين وشعونه وأحواله وأتباعه عندما لا يكون دين الاسلام .

والحديث عن مشكلة الأقليات حديث يأتي على عكس دعوى العلمانيين الكاذبة والجوفاء من أنهم إحتكروا ما يسمونه بالعقل في مواجهة المسلمين الذين اقتصوا بالخرافة والجهل وذلك لأن غرض اللادينيين على شتى مذاهبهم لهذه الدعوى لا ينم إلا عن الجهل والغموض وانعدام الحجة والوضوح . فإذا سألت عن أى أقليات يتحدثون لفهمت أنهم في الغالب الأعم يقصدون الأقليات الدينية في بلاد المسلمين ولاسيما في البلدان العربية .

فإذا قلت لهم ان الحديث عن الأقليات يجب أن يتضمن في الوقت نفسه حديثاً عن الأغليات لأن مفهوم الأقلية هو من المفاهيم التى لا تفهم إلا على ضوء غيرها لأجابوك بأن الأغلبية لاتعنيهم لأن ليس

غريب لأكثر من سبب . فحسب الأوضاع الراهنة يدرك أى مراقب أن تحقق أى من الأمرين شبه مستحيل وعلى فرض حدوثهما فهناك تجربة تاريخية ممتدة تؤكد أن أياً من الأمرين سواء أكان تطبيق الشريعة أو حكم الاسلام لم يسبب للأقليات أى ضرر بل عاشت هذه الأقليات في ظله حتى وصلت إلى القرن العشرين ولم تنقرض كالمسلمين في الأندلس أو في بلغاريا العلمانية الشيوعية التقدمية اليوم . وعلى أى حال فإننا نستغرب أن تطرح مشكلة تسمى مشكلة الأقليات وتقوم الدنيا وتثار الجماهير من أجلها ثم يتبين أنها مشكلة غير حقيقية أو لامشكلة تقوم على افتراض صعب التحقيق في المستقبل . وعلى فرض أنها مشكلة حقاً فلماذا يثيرها اللادينيون ولا تثيرها الأقليات نفسها ؟ هل لأن العلمانيين أكثر رحمة بالأقليات من أبناء الأقليات نفسها أم لأنهم أكثر إهتماماً بالأديان ؟ وإن كانوا كذلك فلماذا لا يظهرون نفس الاهتمام بدين الأغلبية الذى يتعرض للضرب والمحو والإذابة من خلال مشاركتهم هم في عمليات العلمنة والتغريب والغزو الثقافي والاجتماعى ؟

أما الاتجاه الآخر الذى يتم من خلاله تحديد مشكلة الأقليات المزعومة في الكتابات العلمانية فيمكن أن نطلق عليه الاتجاه الترفيهى وهو الاتجاه الذى يكشف بأن مشكلة الأقليات هي في الحقيقة طموح أو طمع الأقليات .. ويقول هذا الاتجاه إن الأقليات محرومة من المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الدول العربية حيث تسيطر الأغليات (حسبها يفترض) وعلة ذلك أنهم لا يصلون

إلى مناصب قيادية علياً في السياسة والجيش والبوليس . ومن الواضح أن نظرة على أحوال الأقليات في مصر والعراق مثلاً تنفى تماماً أسطورة عدم مشاركتهم في الحياة الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية حيث يمكن الإشارة إلى سيطرتهم الفعلية على نواح معينة في تلك القطاعات . أما بالنسبة للحياة السياسية فمن الجلى أنه في ظل سيطرة نظم حكم الدكتاتورية الفردية والعميلة فإن الساحة السياسية مغلقة على الأغليات وإن كانت غير مغلقة تماماً في وجه الأقليات إما بسبب اعتبارات خارجية أو داخلية أو أنهم يتمتعون بسيطرة معينة على هذه الساحة كما في العراق وسيطرة شاملة ودموية كما في سوريا تحت النظام العلوى .

وباختصار وكما أوضحنا في هذين المثليين الموجزين فإننا لانسلم كما يفعل غيرنا بوجود مشكلة للأقليات مجرد أن البعض يلح على هذا الاسم ويطرحه في الاعلام لمواجهة الحركة الاسلامية . ونصر على تحليل هذه المشكلة المزعومة وتبين أين تكمن وقد رأينا أنها حتى عند العلمانيين أنفسهم الذين انتحلوا الحديث باسم الأقليات مقلدين أسيادهم الاستعماريين لاتعدو أن تكون مشكلة إفتراضية تقع في مستقبل مشكوك في حدوثه أو مشكلة ترفيحية تحسينية تتعلق بطمع الأقليات إلى مزيد من العلو والتمكن في ظل إنبهار الأغليات الاسلامية .

والأغرب من هذا وذاك هو الحلول المطروحة من جانب العلمانيين للمشكلة التى أثاروها . وهذه الحلول غريبة حقاً بل

ومذهلة في وقاحتها . إنهم لا يطلبون حلولاً إيجابية عملية للمشاكل المزعومة التي تعاني منها الأقليات كإختراع وسائل لزيادة تمثيلها السياسي مثلاً بل على العكس يطرحون ما نسميه بالحلول السلبية التي تتمثل في ضرب الأغليات وإنهاء وجودها وكيانها الديني حتى تحل مشكلة الأقليات بذلك . فإذا كانت المشكلة هي تطبيق الشريعة أو حكم الاسلام فالحل ليس في البحث عن وضع الأقليات في هذه الحالة بل في رفض المبدأ نفسه ورفض تطبيق الشريعة وحكم الاسلام لصالح حكم فصائل اللادينيين واليسارية . وإذا كانت المشكلة هي عدم حصول الأقليات على ما يتصورون أنه نصيبهم الشامل في المجتمعات العربية - وهي مشكلة نلاحظ أنها موجودة في ظل حكومات وأنظمة علمانية وليس إسلامية - فالحل ليس هو في إعطائهم هذا النصيب في ظل الحكم الاسلامي بل هو عندهم يكمن في إلغاء حكم الاغليات الاسلامية التي تعتبر في زعمهم المسئولة عن هذا الوضع الذي نشأ حقيقة في الفترات الحديثة في كنف أنظمة لادينية . الحل باختصار هو ضرب وتفكيك وتحجيم الأغليات كي تحل بذلك مشاكل الأقليات . أى بعبارة أخرى أن حل مشكلة الأقليات يكمن ليس في تحسين وضعها (على فرض أنه وضع سيء وهذا مرفوض من ناحيتنا) بل في ضرب وضع الأغليات الذي يصورونه على أنه وضع مهيمن وطاق . وبترجمة أخرى فإن تصور العلمانيين لمشكلة الأقليات الدينية يؤدي إلى حلها عن طريق إلغاء

الأغليات الدينية مما يترك هذه الأقليات وحيدة في الساحة ككيانات دينية ويلغى وضعها كأقليات (لأنه لن تصبح هناك أغليات) ويجوؤها إلى قوى مهيمنة على الساحة من الناحية الدينية بحكم تكاتفها وتعاونها وعلاقتها الخارجية .

ولذلك فنحن نعني ما نقول عندما نصفها بأنها أطماع الأقليات وليست مشاكلها وتآمر للادينيين ضد الاسلام والمسلمين تحت شعار الاهتمام بقضايا إنسانية مزعومة .

وقبل الدخول إلى رأينا في هذا الطرح العلماني نشير إلى موقف معين ومحدد لبعض ممن يتسمون بأسماء المفكرين الاسلاميين العصريين أو المستنيرين من هذا الموضوع ، إن هؤلاء يتصرفون بأسلوب يكشف عن أن الفكر هو آخر لفظ يمكن أن يتصفوا به إذا كنا نعني بالفكر التدبر وإمعان النظر والنقد والتمحيص . فهؤلاء (عمارة وأبوالمجد وخالد محمد خالد وهويدى كأمثلة حية ومنتشرة صحفياً) يقبلون بالتحديد والتكليف العلماني للمشكلة المزعومة للأقليات على علته دون البحث حتى في مبدى صحته أو خلفياته أو الأهداف المتوخاه منه . ثم ينطلقون أيضاً إلى حل يشبه الحل العلماني لكنه يستتر تحت اسم اجتهاد إسلامي . والحل عندهم لهذه المشكلة التي قبلوا وجودها دون مناقشة يكمن في اتجاه تقديم ما يوصف بإجتهدات لاتتفق أحدا سواء من اللادينيين أو الأقليات . فالذميون يجب أن يسموا باسم المواطنين ويالها من فائدة ! فالمواطنون في العالم العربي تفعل بهم أفاعيل

لم يجرؤ أحد على أن يفكر في أن يفعل بعضها في الذميين . وبدأ  
شلال من شعارات البتورة الجوفاء ( لهم مالنا وعليهم  
ما علينا - في أي حال وأي مجتمع ؟ ) مما يؤدي إلى المزيد من التعمية  
وإظهار الطرف الاسلامي في موقع الجاني المعتدى الذي ينبغي عليه  
تقديم التنازلات كما لو كان قيصر ألمانيا المهزوم . وهذا هو بالفعل  
ما تسعى العلمانية إليه ولا عجب في أن يكون هؤلاء المفكرين مكانة  
كبيرة عند اللادينيين بل أن يقول شيوعي بارز إن الفكر الاسلامي  
المستتر يمهّد لادخال الاسلاميين تحت مظلة اليسار !

إن موقفنا يتلخص ليس في تقديم حل لمشكلة مزعومة والدخول  
في مهرجان إطلاق تنازلات لاتقنع أحدا . بل إنه يسعى إلى محاولة  
توضيح أبعاد القضية . إننا لانرى هناك مجالاً للحديث عما يسمى  
مشكلة الأقليات الدينية في معزل عن مشكلة حقيقية هي مشكلة  
الأغليات الدينية أي الاسلامية . إن العلمانيين ومن يلف لفهم من  
الذين تطلق عليهم أسماء المسلمين العصريين وماشابه ينكرون في  
سذاجة شديدة وجود مشكلة للأغليات لسبب واحد فقط هو أنها  
أغليات فكيف تكون لها مشكلة ؟ والرد عليهم نأخذ من نفس  
مذاهبهم فالشيوعيون منهم يقولون إن العمال والكادحين أغلبية لكنهم  
مستغنون . مستغلون والديمقراطيون يقولون أن الشعوب أغلبية .  
لكن الحكام الطغاة يتحكمون فيها من خلال أقلية منتفعة تحيط بهم .  
فالحجة من كلام العلمانيين أنفسهم هي أن مجرد تحصل الأغلبية  
لايعنى إنتفاء المشاكل .

وإذا كانوا يتحدثون عن مشاكل للأقليات الدينية ويحددون هذه  
المشاكل وحلولها في مواجهة الأغليات الدينية فإننا نقول لهم أين  
الحديث عن مشاكل وأوضاع الأغلبية ليكتمل طرحكم للقضية من  
جوانبها بل من جانبها الأساسي . والرد هو الصمت الذي  
يفترض ان الأغليات الاسلامية ليس لها مشاكل بل على العكس أنها  
حسب ما يفهم من كلامهم مسيطرة وظالمة إلى الحد الذي يتحتم معه  
ضرب طغيانها وتخطيمها لانفاذ الأقليات من بطشها . وهنا تنكشف  
اللعبة تماما على إنها موقف عداء مسبق ضد الاسلام يتظاهر بمصادقة  
الأقليات والدفاع عنهم كي يكسبهم في الحرب المقدسة أو بالأصح  
غير المقدسة ضد الاسلام . فإن العلمانيين بهذا الطرح الذي أوضحناه  
لما يسمونه بمشكلة الأقليات وتكليفهم لها على أنها تحل فقط عن  
طريق الأغليات التي لا يرون لها مشكلة بل يرونها ظالمة - نقول إنهم  
بهذا الطرح يكشفون حقيقة اللعبة ألا وهي مشكلة العلمانيين أنفسهم  
في مواجهة الاسلام .

ونرد عليهم بأن للأغلبية الاسلامية مشاكل عديدة وحقيقة  
وليست وهمية أو ترفيحية كذلك المشاكل التي اخترعوها للأقليات كي  
يثيروا الآخرين بها ضد المسلمين . إن الأغليات لا تحكم في العالم العربي  
ولا يستطيع أي علماني أن ينكر هذه الحقيقة وحقيقة عدم وجود  
أنظمة حكم إسلامية . والأغليات محرومة من أحزاب أو هيئات  
إسلامية تقودها والمؤسسات الدينية مضروبة وخاضعة للسلطات  
ومحجمة الوجود . والأغليات تفقد الاحساس بوجودها على

المستوى الدينى أو هويتها الاسلامية بمعناها الكامل سياسياً وإجتماعياً وفكرياً . والأغليات مفككة وممزقة بين عشرات التيارات اللادينية والاتجاهات الفكرية والثقافية العلمانية . ويهتصر الوجود الدينى فى قطاعات إجتماعية وممارسات عبادية وأخلاقية متضائلة الحيز والنطاق . فالأغليات حسب هذه الرؤية ليست بالفعل أغليات إن على مستوى الوعى أو الممارسة الفعلية على العكس من الأقليات التى تتمتع بوعى وكيان إجتماعى مادى من خلال المؤسسات الكنسية المستقلة والمنظمة وتتمتع بقيادة دينية إجتماعية ذات إمكانية تحول مباشر إلى قيادة سياسية من خلال نفس المؤسسات .

وتكفى هذه اللمحة لإثبات أن الأغليات الاسلامية مطحونة ومضروبة من حيث هى إسلامية بل حتى إذا نظرنا إليها كمجرد أغليات عددية وهى ليست بالحاكمة أو المسيطرة أو الظالمة حتى يمكن تصويرها بأنها الخصم الأول التى تطرح مشكلة الأقليات المزعومة فى وجهه . وإذا كان الاتجاه الثانى فى الطرح العلمانى لمشكلة الأقليات يدعى بأن هذه الأقليات منقوصة الحقوق فعلياً أن نتذكر ونشير إلى أن الأغليات ضائعة الحقوق بل الوجود والكيان وأن المسئول عن نقصان حقوق الأقليات (وهو نقصان نرفض أن نسلم به دون مناقشة) هو الأنظمة العلمانية الحاكمة وليس الأغلبية المسلمة . وعلى هذا فالعدو الذى ينتقص من حقوق الأقليات يهدر تماماً حقوق الأغليات هو نفس التيار العلمانى الذى يتباكى على حقوق الأقليات كى يتخذ منها ذريعة لتوجيه العداء ناحية الأغليات المسلمة .

وعلى هذا نرفض طرح أو فرض مشكلة الأقليات فى معزل عن مشكلة الأغليات كما يفعل اللادينيون ونرفض تكييف هذه المشكلة وإيجاد حلها فى ضرب هذه الأغليات وإنكار حقوقها فى العيش وفقاً لتعاليم دينها وشريعها ورؤيتها للحياة . ونرفض القول الساذج بأن الأغليات المسلمة طاغية لمجرد أن الحكام وأذليهم يحملون أسماء إسلامية ونرفض تكييف مشكلة الأقليات فى اطار وهمى افتراضى مستقبلى أو ترفيى طامح . ونرفض أن تتحول القضية إلى مسمار جحا يشهر فى وجه الأغليات المسلمة لمجرد ضربها وليس لصالح الأقليات كما يفترض . ونرفض أن يتحول اللادينيون فجأة إلى سماسرة يدعون الحديث باسم الأقليات ويخلقون لها قضية لا تحل ولا تسوى إلا بضرب المسلمين . كما نرفض الأسلوب الساذج والعميل الذى يتجهجه البعض بتصوير المسألة وكأنها قضية تنازلات مستمرة مطلوب من المسلمين المعتدين الظالمين تقديمها للأقليات المغلوبة على أمرها لأنها أقليات . إن أوضاع سوريا والعراق ولبنان وجنوب لبنان بل ومصر تبين بجلاء أن هذا الطرح فاسد ومضلل . إن الأقليات التى يزعم أنها مغلوبة على أمرها إستطاعت فى إحدى هذه البلاد مثلاً أن توقف تطبيق الشريعة الاسلامية بمجرد التلويح بالاضراب والاحتجاج وفى بلد آخر تسيطر بالفعل على الحكم . وفى بلد ثالث تقود حرباً مسلحة ضروس متعاونة مع العدو الاسرائيلى والاستعمار العالمى ضد الأغلبية المسلمة وفى بلد رابع تتحد الأقلية الضئيلة مع الشيوعية الدولية والرأسمالية العالمية لفصل جنوب البلاد عن شمالها بل تطمع فى

حكم ذلك البلد الشاسع بأسره وفي البلد الأول تفكر قيادات الأقلية في إقامة وطن لها يشطر البلد نصفين وقد قطعت في ذلك شوطاً بعيداً كما يذهب غير المنتمين إلى التيار الاسلامى بل كما يصرح بعض القادة في جلساتهم الخاصة .

إن المشكلة الحقيقية في البلدان العربية هي مشكلة الأغليات المسلمة ومن خلال طرح وحل هذه المشكلة على أسس إسلامية يمكن فقط الحديث عن مشكلة للأقليات شريطة أن تكيف هذه المشكلة التكيف الصحيح من وجهة النظر الاسلامية ولا تتحول إلى سلاح في يد العلمانيين لاستشارة الأقليات ضد الأغليات المسلمة كما لا تتحول إلى ورقة معاداة للتيار الاسلامى ورفض لحق الأغلبية في التعبير عن ذاتها . والحديث المجرد عن مشكلة الأقليات مجرد دجل وإثارة سياسية . ولكن لانعدم بالطبع بعض العقلاء والحريصين الذين يقولون لنا أنه لا بد للتيار الاسلامى إن أراد الوصول إلى الحكم بأية كيفية أن يتعامل مع الأقليات ويطمئنها ويكسب ودها أو على الأقل حيادها وأن ذلك لن يتحقق في ظل الحديث عن الصليبية والنصارى وأهل الذمة والجزية كما أنه لن يتحقق من خلال شعارات عامة عن السماحة والإخاء .. إلخ ..

• ونحن نرد على هؤلاء بنفس الهدوء والتعتل . إننا يمكن أن نصل إلى الحكم (لو كانت هذه القضية التي تشغلكم حقاً في اشفاقكم علينا) من خلال الأغليات أو حتى من خلال إنقلاب عسكري أو غير عسكري ولعلكم تذكرون أن صديقكم العسكري الخالد وصل

إلى الحكم من خلال بضع كتائب مشاة تحركت في ليلة مظلمة بينما وقف هو وصديقه اللدود يستعدان لدخول السينا التي دخلها بالفعل صديق ثالث أصبح الرئيس المؤمن بعد الزعيم الخالد والمشير الأوحده ! وقضية كسب ود الأقليات لن تكون من خلال الشعارات الجوفاء وهذا صحيح . ونحن نسلم بأن تكون للأقليات مخاوف وهواجس لكننا نقول للأقليات وليس من يدعون التحدث باسمها أو بعض التيارات المنحرفة والطامعة بين صفوفها أو بعض المنهزمين من بين المسلمين . وهذه المخاوف ليست من طرف واحد إذ أن وجود الأغلبية في حد ذاته لا يعنى أن تنعدم عندها المخاوف لاسيما إذا كانت الأغلبية في حالة إنهار يؤكدها العلمانيون أنفسهم بينما الأقليات في حالة تكتم واستنفار وتعاون وثيق مع قوى خارجية ووضع خطط مستقبلية للسيطرة والتحول إلى أغليات عديدة فعلاً .

الذى نسلم به هو المخاوف وهواجس الحقيقية (وليس المفترضة أو الترفيحية) للأقليات نفسها ولمثلها الحقيقيين دون استشارة أو نكرة عداء ضد المسلمين ونسلم مع ذلك بمخاوف حقيقية واقعية للأغليات المسلمة في وجه ممارسات معينة للأقليات أو بالأصح لتيارات داخل هذه الأقليات وعند قياداتها . وهكذا فالقضية ليست قضية خوف من جزية أو الحديث عن الصليبية . إنها أعمق من ذلك . إنها قضية تخاور مباشر بين الأغلبية والأقلية من موقع تقهر فيه الأولى وتمتع فيه الثانية بوضع أفضل أنظمة الحكم الراهنة . إنها قضية إبعاد العلمانيين والوسطاء الزائفين عن موقع اشعال العداوة بين

الأقليات غير المسلمة والأغليات المسلمة إنها قضية مشكلة الأغلبية الحقيقية التي نرى أن لها الأولوية على قضايا وهمية غير واقعية للأقليات . قضية الأغلبية المسلمة في أن يكون لها وجود وكيان ووعي وإحساس بذاتها وتعبير سياسى وإجتماعى وفكرى في وجه القهر والإرهاب والتشويه العلمانى . قضية الأغلبية ( ويفترض أيضاً أن تكون معها الأقلية ) ضد الاستعمار الأجنبى والطواغيت المحليين والتغريب والعلمنة وتذويب القيم الدينية والأخلاقية . ومع تكامل نهضة الأغلبية - وهى بطبيعتها أغلبية متخلفة - بسماحة وعظمة الاسلام لن تكون هناك مشاكل للأقليات اللهم إلا عند الذين يكرهون الاسلام . وعلى سبيل النهضة فإن الحوار والتفاعل بين الممثلين الحقيقيين للأغلبية والأقلية ( فى غير مسائل الدين والعقيدة ) هو السبيل لتجاوز أى حساسيات فى اطار مشروع إسلامى شامل وحقيقى وليس تلك النسخ المشوهة التى يبشر بها مفكرو العصرية أو الاستنارة ذوى الميول العلمانية .

## يا أقباط مصر .. لا تسمعوا لدعاة العلمانية !

يتلاعب العلمانيون فى مصر بالإعلام ليشكلوا العقول والإنتاجات وهم بذلك يقبلون المسائل والتصورات ويخفون القضايا الحقيقية ويظهرون قضايا وهمية ويحولون الضحايا إلى مجرمين معتدين . وقد كانت الضجة التى كلفوا بإحداثها حول الشريعة الإسلامية مناسبة تجلت فيها قدرتهم التزويرية التى رشحتهم للسيطرة على الإعلام الحكومى . ففى خلال حملاتهم الجنونية المتتابعة على الإسلام وشريعته ودعواته برزت بالحاح مسألة تتعلق بموقف الأقباط من تطبيق الشريعة والأخطار التى تهددهم من جراء ذلك صاغه العلمانى الثرى ومن ورائه اليسار الرسمى ليرفعوه فى وجه الإسلاميين وكأنهم اكتشفوا عصا موسى التى ستبطل السحر الإسلامى .

وردد هذه الحججة ورائهم العديد من الإمعات الذين يرددون ما يسمعون بلا تدبير . وهكذا تحولت القضية من إضطهاد وعرقلة الدعوة العامة إلى إقامة نظام إسلامى فى وجه النظام العلمانى إلى مؤامرة خطيرة يقوم بها البعض من المتطرفين لتحويل الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية تمهيداً لمصير غامض وأسوأ فى المستقبل . وببساطة تحول المعتدى عليهم وهم المسلمون إلى مجرمين وخلقت

ضحية مزعومة هم الأقباط وكان خالقو المجرم والضحية هم العلمانيين أو اللاديين الذي لا يعرف أحد حقيقة عقيدتهم والذين انشغلوا بالدس والوقية .

وتكفينا الإشارة إلى أكاذيب العلمانيين المختلفة لتدل على كذب هذا التصور أيضاً . لكن الأمر يحتاج إلى بحث أعمق . فلماذا تثار قضية الأقباط المزعومة من منابر وأصوات لم يعرف عنها أنها قبطية ؟ ولماذا لا يترك الأمر للضحايا المهتدين بالإبادة على يد المسلمين المجرمين كي يتحدثوا ؟ ولماذا لا يقول لنا أحد عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها المتطرفون ضد الأقباط مما يوحى باتجاهات مأساوية في المستقبل المظلم ؟ ربما لأنه لا توجد جرائم ولا يوجد متطرفون إلا في عقول الذين فرحوا بالأكذوبة . إن الحركة الإسلامية شهدت انتعاشاً منذ سنوات تزيد على العشر وجذبت إليها الآلاف ونشطت في أماكن يوجد بها الأقباط بجانب المسلمين ومع ذلك لم تحدث مذابح أو توترات تنبئ عن حقيقة نوايا هؤلاء المجرمين ضد الأقباط عند تولي الحكم حسب ما يدعى العلمانيون . واللادينون أنفسهم هم أول من يعترف بأن ماسمى بالفتن الطائفية كانت مفتعلة من السلطة لضرب التيار الإسلامي ومن أجهزة الأمن للحفاظ على سلطتها لإرهاب الحكام ودفعهم إلى أحضان حمايتهم في الغرب . والجميع يعرف دور الدعاة الإسلاميين المشهورين في اخماد الفتن في مهدها . فكيف يستدل اللاديين على نوايا شريرة للإسلاميين تجاه الأقباط ؟ أم أنهم فقط يروجون الأكاذيب ويشعلون الفتن لدى البعض ؟ دون أن

يطالهم قانون الوحدة الوطنية الشهير ؟ وربما قيل إنهم يستندون في شكوكهم وتنبؤاتهم إلى كتابات للحركة الإسلامية تكشف عن المصير الذي أعدته للأقباط أو تلميح إليه . وهنا أيضاً نتحداهم أن يخرجوا لنا شيئاً من هذا القبيل حتى من وثائق التنظيمات الإرهابية الجهنمية المزعومة التي تحدث عنها أمنهم وإعلامهم وحكمهم . لقد سمعنا أن المتطرفين الشياطين يكفرون المجتمع لكنهم يريدون الحرب منه بالهجرة إلى الجبال وسمعنا أن المتطرفين الجهنميين يخططون لقلب نظام الحكم الذي يفترض أنه من المسلمين وسمعنا عن قوائم خطيرة لشخصيات مطلوب اغتيالها لا يوجد فيها مسيحي واحد وسمعنا عن تفجيرات لأمكنة حكومية بل ومساجد ولم نسمع عن نفس كنائس . وفي أسبوط أطلق المتطرفون المجرمون النار ليس على الأقباط الذين تمتلئ بهم أسبوط ولكن على الأبرياء المساكين جنود الحكومة وكلهم تقريبا من المسلمين . وبرأت محكمة أمن الدولة المتطرفين الخطرين على أمن المجموعة الشمسية وبجرة درب التبانة من تهمة الاعتداء على أرواح وممتلكات الأقباط .

وعلى الجانب الآخر حفلت الكتابات الإسلامية بالحرص على الوحدة الوطنية والمودة والمحبة بين المسلمين والأقباط وتبارى العلماء والكتاب في الحديث عن حقوق أهل الكتاب ومكانتهم في ظل الحكم الإسلامي . وتسابق الجميع إلى التذكير بالتسامح التاريخي والمعايشة الممتدة إلى قرون .. إلخ . كل ما حدث هو أن الصحافة الإسلامية وجدت من واجبها في فترات معينة أن تنبه إلى ظواهر سلبية في المجتمع



القبطي كان أبرزها قيام الأنبا شنودة بعملية تكتل طائفي غريب على المجتمع المصري في وقت يمر فيه ذلك المجتمع بمراحل خطيرة من تطوره وسط الهزيمة وإفلاس نظام الحكم والمؤامرات الإستعمارية والتدهور الداخلي. ولسنا نظن أن الإنتقادات الموجهة للأنبا شنودة أو الإنتقادات له تعنى التآمر على الأقباط والتدبير لإبادتهم أو تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. ذلك لأن السب والشتائم كانت ومازالت تطلق على علماء الإسلام الأموات والأحياء وضد كل ركن في هذا الدين دون أن يهتم أحد بمصير المسلمين أو يرى في ذلك خطأ من مواطنهم بل وجد هذا السب من يدافع عنه على أعلى المستويات على أنه تعبير عن الديمقراطية الرشيدة.

ليس هناك في الممارسة أو الفكر ما يوحى بالمصير المظلم الذى يؤكد العلمانيون (حاملوا الأسماء المسلمة) أنه ينتظر الأقباط على أيدي المسلمين. فهل هو في دعوة تطبيق الشريعة؟ إن الشريعة لن تكون سوى قانون عام يطبق على الجميع بمساواة وعدالة من خلال قضاء حر ومستقبل نزيه دون افتئات على أحد. والشريعة المنطلقة من تراث وطنى إسلامى وليس من مفاهيم غربية استعمارية ملحدة أو لادينية لاتعنى أن الإسلام كدين سيفرض على الأقباط. وإذا كانت تعنى ذلك فيحق للمسلمين أن يحتجوا بأن فرض القوانين الغربية عليهم سواء المستمدة من تصورات لادينية أو مسيحية غربية تعنى فرض الإلحاد أو الكاثوليكية عليهم. وسيكون للأقباط الحرية في

تطبيق ما يوجد لهم من تعاليم في مجالات الأحوال الشخصية كما هو معمول به الآن.

أما عن إشاعة القيم الإسلامية في المجتمع ومؤسساته فلا نظنه مما يفضب الأقباط أو يحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. ولا نعتقد أن نشر الفساد والتفكك والإباحية والسرقة والنهب وضياع الكرامة وحقوق الانسان سيحول الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الأولى. والأقباط أصحاب دين سماوى وليست هذه القيم بالغريبة عنهم ولا نظنهم يفضلون الكفر والتغريب على أن تسود هذه القيم مجتمعا إذا جاءت عن طريق الإسلام. وصياغة الفكر والثقافة والاعلام والتعليم بالهداية الاسلامية لاتعنى أن الأقباط سيتحولون إلى الإسلام لأنهم مكثوا على دينهم أربعة عشر قرناً في ظل حكم إسلامى ولم يفرض عليهم الدين أو يكتب لهم الإيمان الإسلامى في مجتمع كان الدين يحكم ثقافته وفكره وممارسته.

وقد صيغ المجتمع بالاسلام في عصور تاريخية بعيدة وقرية دون أن يعنى ذلك القضاء على عقيدة الأقباط. ولا نظنهم يفضلون سيادة قيم الأجانب والمستعمرين لمجرد أنهم يكرهون الإسلام. وهذا هو ما يروج له اللادينيون الذين يحملون أسماء إسلامية.

وما الذى يعنيه النظام الإسلامى بالنسبة للأقباط؟ هل سيحرمون من العمل أو التعليم أو الكسب أو التملك أو التنقل أو هل تهمان حرياتهم وكرامتهم وتستباح أعراضهم؟ الإجابة هى بالنفى كما يعلم

المجتمع المصرى بالإيمان الإسلامى للغالبية مع الدعوة فى نفس الوقت إلى أن يتمسك المسيحى بدينه . فلسنا نحن الذين نرى فى تدين المسيحى وتخلقه بأخلاق نبي المسيحية خطراً على المسلمين أو إنزواً لمواطنتنا وهى دعوة إلى حكم الوطن وتوجيهه ونهضته وحل مشكلاته الاجتماعية والسياسية والفكرية بالشرعية والتعاليم الإسلامية التى لاتضير الأقباط ولا تحرمهم حقوقهم ولا تبطل دينهم .

وبقى أن نوجه كلمة للإمعات الذين انطلقوا فى الصحف الحكومية وغير الحكومية يتباكون على الأقباط وما سيحدث لهم . نقول لهم وفروا دمة لمصير المسلمين الذين أنتم محسوبون عليهم ولو بمجرد الأسماء . قبل أن تتحدثوا عن اضطهاد وهى للأقباط تحدثوا عن اضطهاد واقع لأغلبية الشعب المصرى . تحدثوا عن عشرات الشباب المسجون مدى الحياة بتهمة الإسلام وعن المساجد المسروقة والمغلقة . تحدثوا عن الأوقاف المنهوبة وعن فرض الصمت على الأزهر والتلاعب بمفاهيم الدين وتزويرها من خلال الإعلام الرسمى . تحدثوا عن قانون الأحوال الشخصية غير الإسلامى الذى فرض على الشعب ليفكك الأسر ويشيع البغضاء فى وقت لا يستطيع فيه أحد أن يوجه ولو كلمة نقد إلى قوانين غير المسلمين فى هذا المجال حتى ولو أدت إلى شقاء الغالبية منهم . تحدثوا عن الهجوم ليل نهار على دينكم وعقيدتكم بحيث لم يخل ركن ولا جزء من هذا الدين دون أن يتعرض على مدى الأسابيع الماضية من طعن وسخرية فى أبرز صفحات الإعلام الرسمى دون أن يسمح لرد بالنشر . تحدثوا عن

الجميع . هل سيعزلون عن المسلمين ويفصلون إلى مناطق خاصة كالجيتو والمستعمرات كما حدث لليهود وسط مسيحى الغرب وللزنج وسط المسيحيين البيض فى جنوب أفريقيا ؟ هل سيأدون كما أبيد ملايين المسلمين فى الأندلس وغيرها من بلاد أوروبا التى عرفت الإسلام لفترات من تاريخها ؟ هل سيحرمون من المشاركة فى الحياة العامة والكتابة والتأليف والبحث والتدريس والعلاقات الطيبة المتواصلة مع المسلمين ؟ هل ستقطع أوامر الجيرة والصداقة ؟ هل سيفصلون من المناصب الحكومية وستمتلك محلاتهم ويمنعون من التجارة ؟ هل سيطرودون من الجيش والشرطة ويصبحون محل الشك والتهمة ؟ هل يصبح الأقباط صبيحة تطبيق الشريعة أو إعلان الحكم الإسلامى ليجدوا الكنائس مدمرة والأديرة منهوبة وليواجهوا بفرمان يعلن تحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية ؟ ولا داعى للإجابة على هذه الأسئلة .

ماهو الهدف إذن من وراء الإثارة الكاذبة . إن الأقباط ليسوا إلا مواطنين مصريين يعيشون مع مواطنين مصريين آخرين هم المسلمون يشكلون غالبية سكان البلاد . وفى ظل الشريعة والحكم الإسلامى الذى عرفته البلاد فى أطول فترات تاريخها والذى لم يضرب إلا فى ظل الاستعمار الأجنبى الأوروبى ، لن يكون هناك تغيير ولا عزل لفئة قبطية أو غير قبطية اللهم إلا لأعداء الإسلام الصريحين من الملاحدة أو عملاء الغرب . إن دعوة الحكم الإسلامى بتحويل الأقباط إلى لدرجة الثانية كما يكذب اللادينيون المنافقون بل هى دعوة لإحياء

الأصوات اللادينية القذرة التي استجلبت من كل مكان والتي استخرجت من القبور وكلفت بالهجوم على هذا الدين .

أليس هذا اضطهاداً؟ وماذا عن منع الحريات والتشويه المتعمد لأفكار دعاة الإسلام وشبابه وماذا عن محاولات الوقيعة بين فئات الأمة المسلمة؟ أليس هذا اضطهاداً؟ ومع ذلك فقد عمى الإمعات عن هذا كله وسكتوا عنه وصاروا باكين خائفين على ما أسموه مصير وحقوق الأقليات . ونقول لهم تباكوا أولاً على مصير الأغليات التي أنتم منها بالاسم والتي لم تصبح أغليات ليس بفضل تحديد النسل بل بفضل التفكك والتشتت وفقدان الهوية والعقيدة والشعور بالهوان .

إن رفع ورقة مشكلة الأقباط الموهومة في وجه التيار الإسلامي ليس أكثر من حيلة لا تنطلي على أحد . ولا يمكننا أن نظل أبداً الدهر مواجهين بهذه الحججة الزائفة مرددين نفس الكلمات عن تسامح الإسلام . إلخ . إن هذا لن يجدى شيئاً لأن من يرفعون هذه التهمة في وجوهنا لا يريدون المعرفة بل الفتنة والطعن والإثارة . ولعلنا نتساءل عن قوانين الوحدة الوطنية التي سكتت عن هؤلاء الطاعنين في الإسلام صراحة لنقول اننا نحن الضحايا ولسنا المعتدين . ولو كان اللادينيون والإمعات صادقين لذهبوا إلى الأقباط وشرحوا لهم إنسانية موقف الإسلام ولأظهروا تعاطفاً في نفس الوقت مع مصير المسلمين الذين يقولون (كذباً) أنهم منهم . لكنهم أكتفوا بالإثارة من على صفحات الجرائد تنفيذاً للأوامر . إن الغالبية العظمى من الشعب المصري هي الآن التي تعيش في الدرجات الدنيا وليس البعض ممن لهم هيئات داخلية وخارجية تدافع عنهم وتهتم بمصيرهم .